

[الإمام إذا كان
يصلي صلاة
الظهر قصراً في
زمان الخوف]

الخامس : الإمام إذا كان يصلي صلاة الظهر قصراً في زمان
الخوف ، وجعل القوم [فرقتين] ، فصلى [ركعة] ، ثم
أحدث فاستخلف مقيماً ، كان على الطائفتين الإتمام ، كذا ذكره
الشافعي
- رحمه الله - ، وصورة المسألة فيما لو أحدث قبل أن تفارقه
الطائفة الأولى ، فأما إذا استخلفه بعد ما فارقه فلا يلزمه الإتمام^(٣) .

[اقتداء المسافر
بمن لا يعرف]
هـ [٢١١ ب]
ط [١٢٧ ب]

الثالثة : لو اقتدى بإمام لا يدري أنه مقيم أو مسافر ، فسواء //
نوى القصر أو الإتمام ، مسافراً كان الإمام أو مقيماً ، // أتم أو قصر
، يلزمه الإتمام ، وإنما [كان كذلك] ؛ لأن الأصل في الناس
الإقامة والسفر عارض ، فيحمل الأمر على الأصل . ويخالف ما لو
نوى الاقتداء بإمام مسافر ونوى القصر يقصر ؛ لأن الظاهر أن
المسافر لا يترك القصر ، فلو علق النية فقال : إن كان مسافراً
وقصر قصر ، وإن كان مقيماً أتممت لم يجز ؛ لأن للمسافرين
علامة في العادة وزياً يخالف زي المقيمين ، فيمكنه الوقوف عليه ،
بخلاف نية الإمام ؛ فإنه لا طريق له إلى معرفته^(٥) .

الرابعة : لو اقتدى مسافر بمن يصلي الجمعة فنوى القصر ، هل
له أن يقصر الصلاة أم لا ؟ يبنى على // أن [الجمعة] ظهر
مق
[أو فرض آخر ، فإن قلنا : ظهر مقصورة] ، فله أن يقصر []
'

[اقتدى مسافر
بمن يصلي الجمعة]
د [٧٢ ب]

الط
البين
(١ / ٤٩٧) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤١٩) .

(د) : " ركعتين " .

(د) : " ركعتين " .

(٣) انظر : الأم (١ / ٣٨٠) ، الحاوي (٢ / ٤٨١) .

(هـ) : " قلنا ذلك " .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٧) ، المحرر ص ٢٢٦ ، البيان (٢ / ٤٦٨) ،

مختصر المزني ص ٣٠ ، الحاوي (٢ / ٤٧٨) ، الباب ص ٣٧ ، التعليقة لأبي

الطبري

الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٢٣ .

(د) : " الصلاة " .

(د) ، (ط) .

(ط) .

وإن قلنا : فرض آخر فيلزمه الإتمام ؛ لأنه وصل صلاته بصلاة المقيمين . وعلى هذا لو قدموا مسافراً ليصلي بهم الجمعة وجوزنا ، فاقتدى به مسافر ونوى القصر فعلى ما ذكرنا ؛ إن قلنا : الجمعة ظهر مقصورة يجوز ، وإن قلنا : فرض آخر يلزمه الإتمام ؛ لأنه شرع في صلاة المقيمين ، والمأموم اقتدى بمن يصلي صلاة المقيمين^(١) .

الخامسة : إذا اقتدى بمقيم يقضي صلاة الصبح ونوى القصر يلزمه الإتمام ؛ لأنه وصل صلاته بصلاة المقيمين ، فلزمه حكمهم ، فأما إن كان الذي يقضي الصبح مسافراً فاقتدى به لا يلزمه الإتمام ؛ لأنه ما وصل صلاته بصلاة المقيمين^(٢) .

[اقتداء المسافر
بمقيم يقضي
صلاة الصبح]

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ١) ، البيان (٤٦٧ / ٢) ، مختصر البويطي الورقة (١٢ / ب) .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ١) ، التعليقة (١١٠٨ / ٢) ، التنبيه ص ٥٥ ،

البيان (٤٦٧ / ٢) .

الفصل الخامس : في الإقامة

وفيه عشر مسائل :

أحداها : المسافر إذا اجتاز ببلدة أو قرية فنوى المقام فيها ، ففي الوقت يحكم بكونه مقيماً ؛ لأن نيته توافق حالته ، وإن أراد أن يصلي ليس له أن // يقصر الصلاة ، ولو كان في أثناء الصلاة فنوى الإقامة فيلزمه الإتمام ؛ لأن سبب الرخصة قد زال قبل كمالها^(١) .

[اجتياز المسافر
بلدة أو قرية مع
نية الإقامة]

ط [١٢٨]

فرع : لو كان في الصلاة فشك هل نوى الإقامة أم لا يلزمه الإتمام^(٢) ؛ لأن القصر رخصة ، فلا تجوز إلا عند اجتماع شرائطها ، فإذا وقع الشك في الشرائط يعود إلى الأصل ، والأصل وجوب الأربع^(٣)

[شك المسافر في
نية الإقامة]

الثانية : لو سافر من بلده قاصداً الانتقال إلى بلدة أخرى ، فكما حصل في تلك البلدة تنقطع الرخص ، حتى لو أراد أن يفتح الصلاة لا يجوز له القصر^(٤) ، ولو كان راكباً سفينة فاتصلت السفينة بمقهـ صده وهـ
في الصلاة يلزمه الإتمام ، [لزوال] سبب الرخصة^(١) .

[قطع رخص]

(١) انظر : التعليقة (١١٠٥ / ٢) ، البيان (٤٧١ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٦ / ١) ، الحاوي (٤٧٤ / ٢) ، المحرر ص ٢٢٨ ، التهذيب (٣٠٩ / ٢) ، فتح العزيز

(٢١٣ / ٢) ، مختصر البويطي الورقة (١ / ٩١) .

(٢) ذكر هذه الصورة السيوطي في الأشباه والنظائر ص ١٥٤ تحت قاعدة (لا يزال حكم اليقين بالشك إلا في مسائل)

ونكر منها : إذا شك مسافر هل نوى الإقامة أم لا لا يجوز له الترخص .

(٣) التعليقة (١١١١ / ٢) ، التهذيب (٣٠٩ / ٢) ، التنبيه ص ٥٥ .

(٤) انظر : الحاوي (٤٧٤ / ٢) ، فتح العزيز (٢١٣ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٦ / ١) ، البيان (٤٧١ / ٢) .

(د) : " لوقوع الشك في " ، ولعل الصواب " لزوال " ؛ لأنه وصل إلى البلدة فانقطع الشك .

[الشك في موضع الإقامة]

فرع : لو وصل إلى بلدة في السفينة ، فشك هل هي بلدة إقامته // أم لا ، يلزمه الإتمام ؛ لوقوع الشك في سبب الرخصة^(١) .

[المسافر لإيجاز حجة والرجوع في الوقت]

الثالثة : لو قصد أن يسافر إلى بلدة لينجز حاجة ويرجع في الوقت ، فكما حصل فيها يُجعل مقيماً وإن لم يكن من عزمه الإقامة ؛ لأن سفره الأول قد انتهى ، ورجوعه سفر آخر ، فأما إن قصد بلدة ولم ينو المقام فيها ، ولا قصد أن يجاوز إلى // موضع آخر ، فإذا صل

هـ [٢١٢]

فيها ، فهل تنقطع الرخص أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما وهو الصحيح : أنه لا يترخص ؛ لأن قصد الاجتياز منها غير موجود ، وإذا لم يتحقق [السفر] فالأصل إكمال الصلاة ، وفيه وجه آخر : أن له أن يترخص لأن الأصل بقاء حكم السفر^(٢) .

[اجتياز المسافر بلدة له فيها أهل ولم يعزم الإقامة]

الرابعة : لو اجتاز ببلدة له فيها أهل ووطن ، وليس من عزمه المقام فيها ؛ بل يريد أن يتجاوز إلى بلدة أخرى ، فهل له أن يقصر الصلاة أم لا ؟ فيه قولان : أحدهما : لا تنقطع رخصه ؛ لأن المهاجرين قدموا مكة مع رسول الله ﷺ ولأكثرهم بمكة قرابة وأهل ووطن ومن وتركوا القصر ، ولأنه [لم] يعزم // على الإقامة ، فكانت تلك البلدة وسائر البلاد سواء . والثاني : ليس له أن يترخص ؛ لأن حاله تشبه

ط [٢١٨]

(١) انظر : التعليقة (١١٠٩ / ١) ، المقنع الورقة (٦٨) ، المجموع (٢٩١ / ٤) ، العباب المحيط (٢٩٥ / ١) ، التهذيب (٣٠٩ / ٢) .

(٢) انظر : التعليقة (١١١١ / ٢) ، المجموع (٢٩٢ / ٤) ، التهذيب (٣٠٩ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤١٩ / ب) .

❧ في (د) ، (ط) : " السبب " .

(٤) انظر : البيان (٤٧٦ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٧ / ١) ، العباب المحيط (٢٩٥ / ١) .

❧ " لم " ساقطة من (ط) .

حال المقيمين^(١)

الخامسة : لو نوى المقيم في بعض الجبال أو بعض البراري والموضع لا يصلح للإقامة ، فهل ينقطع الترخص أم لا ، فيه قولان أحدهما ينقطع لوجود نية الإقامة ، والثاني لا ينقطع الترخص ، لأن الإقامة في الموضع لا تتحقق ، فلا تنقطع الرخص [بأمر] لا حقيقة له^(٢) .

السادسة : إذا دخل بلدة وعزم على أن يقيم فيها أربعة أيام كوامل سوى يوم الدخول والخروج ، فقد صار من جملة المقيمين وانقطعت الرخص ، فأما إذا دخل يوم الجمعة وقت الزوال ، وعزم على الخروج يوم الثلاثاء أول النهار ، فلا يختلف المذهب أنه لا يمنع من الرخص ؛ لأن // القصد إلى مقام أربعة أيام ما وجد ، فأما إذا دخل يوم الجمعة وقت الزوال ، وقصد الخروج يوم الثلاثاء وقت الزوال ، فهل يمنع من الرخص أم لا ؟ في المسألة وجهان : أحدهما : لا يمنع ؛ لأن الرسول x دخل مكة يوم الرابع من ذي الحجة ، وخرج يوم الثامن وكان يقصر الصلاة^(٤) ؛ لأن مقام أربعة أيام على التحقيق ما وجد ؛ لأن في اليوم الأول لحقه تعب السير والنزول ، وفي الأخير لحقه تعب الارتحال والسير بقية النهار ، فلا تُعد اليومين ، والوجه الثاني : ليس له أن يترخص ؛ لأنه من نصف النهار يوم الجمعة إلى نصف النهار يوم الثلاثاء أربعة أيام كوامل وليس فيها سفر ، وأما الخبر فحكاية حال ، ففعل الرسول x دخل في اليوم الرابع في آخر النهار ،

(١) انظر : الأم (٢٣٢ / ٢) ، التعليقة (١٠٩٣ / ٢) ، الحاوي (٤٦٨ / ٢) ، فتح العزيز (٢١٣ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٦ / ١) ، العباب المحيط (٢٩٥ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٨٩ .

(٢) في (د) : " بما " .
(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ب) ، التعليقة (١٠٩٢ / ٢) ، حلية العلماء (٢٤٥ / ١) ، الوسيط (٢٤٥ / ٢) ، فتح العزيز (٢١٣ / ٢) ، البيان (٤٧٥ / ٢) ، المجموع (٣٠١ / ٤) ، العباب المحيط (٢٩٥ / ١) .

(٤) ذكره الإمام الشافعي في الأم بلفظ : " أقام رسول الله بمنى ثلاثاً يقصر ، وقدم في حجته فأقام ثلاثاً قبل مسيره إلى عرفة يقصر " . انظر : الأم (٣٢٢ / ١) . وقال في تلخيص الحبير (١١٣ / ٢) : لم أر في هذا رواية مصرحة ؛ وإنما هو مأخوذ من الاستقراء ؛ ففي الصحيحين عن جابر : (قمتنا صبح رابعة) .

[نوى المسافر الإقامة في موضع لا يصلح للإقامة]

[المسافر إذا دخل بلدة وعزم على إقامة أربعة أيام]

ط [١٢٩]

د [٧٣]

هـ [٢١٢]

وارتحل يوم الثامن في أول النهار ، [فما] ~~✗~~ تم له مقام أربعة أيام ، وقال أبو حنيفة : ما لم // ينو مقام خمسة عشر يوماً له أن يقصر الصلاة ^(٢) . ودليلنا ما روي عن عثمان أنه قال : من أجمع إقامة أربعة أيام أتم الصلاة ^(٣) ، ولأن الثلاث مدة للمسافرين ، بدليل أن الرسول ~~✗~~ ضرب للمهاجري أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً ^(٤) ، وعمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من جزيرة العرب // فضرب لمن يقدم منهم تاجراً مقام ثلاثة أيام ^(٥) ، فما لم ينو [مقام] ~~✗~~ أكثر من ثلاثة أيام فهو [في] ~~✗~~ مقام المسافرين ، فإذا زاد على ذلك صار مقام المقيمين ، فكان حكمه حكم المقيمين ^(٨) .

[المسافر إذا دخل
بلدة لإيجاز حاجته
وعزم على
الخروج بعد
انقضائها]

السابعة : إذا دخل بلدة لحاجة ، وعزم أنه متى [نجزت] ~~✗~~ حاجته خرج وتم سفره ، إن كانت تلك الحاجة لا تنجز في أربعة أيام ، فيصير حكمه حكم المقيمين ، فأما إذا كانت الحاجة يجوز أن تنجز في يوم ويومين ؛ ولكن تأخرت وزاد مقامه على أربعة أيام ، فقد نقل المزني في المختصر أنه يقطع القصر ^(١٠) ، ونقل عن الإملاء

~~✗~~ في (د) ، (ط) : " وأ " .

(٢) انظر : الهداية شرح بداية المبتدئ (٢٤ / ٢) ، فتح القدير (٤٤ / ٢) .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (١٤٨ / ٣) قال : ولم أجد إسناده .

(٤) رواه مسلم في الحج ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٢١ / ٩) ، جواز

الإقامة للمهاجر بمكة . والبخاري في مناقب الأنصار ، باب إقامة المهاجر بمكة

انظر : فتح الباري (٢٦٦ / ٧) .

(٥) ذكره في تلخيص الحبير وقال عنه : صححه أبو زرعة ، وروى عن نافع عن ابن

عمر وهو وهم (١١٧ / ٢) . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٤٧ / ٣) -

(١٤٨) .

~~✗~~ ساقطة من (ط) .

~~✗~~ ساقطة من (ط) .

(٨) انظر : الأم (٣٢٢ / ١) ، التعليقة (١٠٩٥ / ٢) ، البيان (٤٧٣ / ٢) ،

الحاوي

(٤٦٤ / ٢) ، التهذيب (٢١٤ / ٢) ، المجموع (٢٩٨ - ٢٩٩) ، العباب

المحيط (٢٩٥ / ١) ، اللباب ص ٣٧ ، مختصر المزني ص ٣٠ ، مختصر

البويطي الورقة (٣ / ١٠) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله

الحضرم ص ١٦٥ .

~~✗~~ في (هـ) : " تنجزت " ومعنى تنجزت أي تقضت ، يُقال : نجز حاجته : أي

قضاها ،

انظر : النظم المستعذب ص ١٠٥ .

(١٠) انظر : مختصر المزني ص ٢٩ .

أن الـ شافعي - رحمه الله - قال : له أن يقصر الصلاة ما لم يجمع [سكناً] أو يبلغ مقامه // مقام رسول الله ﷺ بهوازن^(٢) ، وقال فيمن كان مقيماً على حرب : يقصر إلى سبعة عشر أو إلى ثمانية عشر مقام رسول الله ﷺ بهوازن^(٣) ، وقال في الأم : فإذا جاوز أربعاً أحببت له أن يتم^(٤) ، فإن لم يتم أعاد ما صلى بالقصر بعد الأربع . واختلف أصحابنا في المسألة على طرق ؛ إلا أن الأصح أن المسألة على ثلاثة أقوال^(٥) : أحدها : أنه إذا زاد مقامه على أربعة أيام يترك القصر ؛ لأن الإقامة أكثر من قصد الإقامة ، ولو نوى مقام [أربع] ترك القصر ، فإذا أقام [أربعاً] أولى . والقول الثاني : أنه يقصر إلى ثمانية عشر تخريجاً من مسألة الحرب وسنذكر توجيهاً // والثالث : أنه يقصر أبداً ما لم يقصد مقام أربعة أيام على ما ذكره في [الإملاء] . ووجهه ما روي عن المسور ابن مخرمة أنه قال : كنا مع سعد بن أبي وقاص^(٩) في قرية من قرى الشام أربعين ليلة فكنا نصلي أربعاً وكان يصلي ركعتين^(١٠)

(ط) ، (هـ) : " مكث " .

(٢) انظر : الإبانة الورقة [٤٦ / ب] ، المقنع الورقة (٦٧) ، التعليقة (١٠٩٧ / ٢) ، البيان (٤٧٦ / ٢) ، الحاوي (٤٦٦ / ٢) ، التهذيب (٢١٥ / ٢) ، الوسيط (٢٤٦ / ٢) ، المجموع (٣٠١ / ٤) ، روضة الطالبين (٤٨٧ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٧٣ .

(٣) أخرجه البخاري في تقصير الصلاة ، انظر : فتح الباري (٥٦١ / ٢) .

(٤) انظر : الأم (٣٢٢ / ١) .

(٥) انظر : حلية العلماء (٢٤٥ / ١) .

(هـ) : " أربعة أيام " .

(هـ) : " أربعة أيام " .

(د) : " الأم " .

(٩) سعد بن أبي وقاص بن مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب ، أحد العشرة وآخرهم موتاً ، وأمه حمنة بنت سفيان بن أمية ، روى عن النبي كثيراً ، وروى عنه بنوه ، أحد الفرسان ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، أحد الستة أهل الشورى ، توفي سنة

(٥١ هـ) ، وكان مستجاب الدعوة .

انظر : الإصابة (٧٣ / ٣) ، سير أعلام النبلاء (٩٢ / ١) .

(١٠) انظر : شرح معاني الآثار للطحاوي (٤١٩ / ١) .

وروي عن ابن عمر أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر في غزاته وكان يصلي ركعتين^(١). وروي عن أنس بن مالك^(٢) أنه أقام بالشام مع عبد الملك بن مروان^(٣) شهرين يصلي بصلاة المسافرين ، وقول الشافعي عقيب ذلك . وإن لم يتم أعاد ، أراد به على سبيل الاستحباب ؛ لأنه ذكر أن الإتمام مستحب .

[المسافر إذا كان مقيماً على حرب وعزم على إقامة أربعة أيام]

الثامنة : إذا كان مقيماً على حرب وعزم على مقام أربعة أيام ، فهل يترك القصر أم لا ؟ فيه قولان : قال في القديم : تقصر الصلاة ، ووجهه أن المحارب لا يتحقق قصده وعزمه ؛ لأنه ربما يضطر إلى الخروج . والقول الآخر وهو المنصوص في الجديد : أنه يترك القصر ؛ لأنه مسافر عزم على إقامة أربع ، فصار كما لو أقام لطلب حاجة^(٤) . ونظير هذه المسألة إذا نوى المقام في موضع لا يصلح

د [٧٤ ب]

[المسافر المقيم على الحرب إذا لم يعزم مقام مدة]

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٢ / ٣) ، كتاب الصلاة ، باب من قال : يقصر أبداً ما لم يجمع مكثاً ، وقال عنه في تلخيص الحبير (١١٧ / ٢) : أخرجه البيهقي

هـ [٢١٢ ب]

صحيح .
أذربيجان : بلدة في شمال غرب إيران ، وهي إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، تقع على بحر قزوين . انظر : معجم البلدان (١٠٩ / ١) ، الروض المعطار ص ٢٠ ، موسوعة المدن العربية والإسلامية ص ٤٠٥ .
(٢) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن النجار الخزرجي ، خادم رسول الله ، أحد المكثرين من رواية الحديث ، قدم المدينة النبي ﷺ وهو ابن عشر سنين ، وكان النبي يكنيه بأبي حمزة ، كان آخر الصحابة موتاً بالبصرة ، توفي ٩٣ هـ ، وله ١٠٣ هـ سنين .
انظر : الإصابة (١٢٧ / ١) ، سير أعلام النبلاء (٣٩٥ / ٣) .

(٣) عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي ، أبو الوليد ، من أعظم الخلفاء ودهاتهم ، ولد سنة ٢٦ هـ وتوفي سنة ٨٦ هـ ، كان جباراً على معانديه ، قوي الهيبة ، اجتمعت عليه كلمة المسلمين بعد مقتل ابني الزبير ، توفي في دمشق .
انظر : سير أعلام النبلاء (٢٤٦ / ٤) ، الأعلام (١٦٥ / ٤) .
(٤) انظر : الأم (٣٢٢ / ١) ، التعليقة (١٠٩٧ / ٢) ، حلية العلماء (٢٤٤ / ١) ، الوسيط (٢٤٦ / ٢) ، التهذيب (٢١٥ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٨ / ١) ، مختصر المزني ص ٢٠٩ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٧٦ .

// للإقامة^(١)

التاسعة : المقيم على الحرب إذا لم يعزم مقام مدة ؛ ولكن قال : متى انقضت حاجتي خرجت ، // فالإقامة ثمانية عشر [يوماً] ~~أو~~ يقصر ؛ لما روي أن رسول الله ﷺ أقام عام الفتح بحرب هوازن سبعة عشر ، أو ثمانية عشر وهو يقصر ، فأما إن زاد على ذلك فقولان : أحدها : يلزمه الإتمام ؛ لما روي عن ابن عباس أنه قال : " أقام رسول الله ﷺ

بحر

هوازن ثمانية عشر يوماً يقصر الصلاة " ، فمن أقام أكثر من ذلك فليتم ، ولأن الأصل هو الإتمام ، لا يجوز القصر إلا بقدر ما نقل // فيه القصر عن رسول الله ﷺ . والقول الآخر أنه يقصر أبداً إلى أن ينقضي القتال ، لما روي عن جابر أن رسول الله ﷺ أقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة^(٢) ، وروي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أقام على خيبر أربعين يوماً يصلي ركعتين^(٣) ، إلا أن في إسناد الخبيرين

خللاً . والفرق بين الخوف وسائر الجوائح أن تأثير الخوف في الصلاة أكبر ، بدليل أن الخوف إذا تكامل أباح الصلاة بالإشارة إلى غير القبلة ؛ ولهذا قلنا لو نوى المقيم على القتال مقام أربعة أيام يباح له أن

يترخص ، والمسافر ينتظر قضاء الحاجة على الضد من ذلك^(٤) .

(١) انظر المسألة الخامسة من هذا الباب ص ٢٦٧ .

(٢) ساقطة من (د) ، (ط) .

(٣) قال الزيلعي في نصب الراية (١٨٦ / ٢) : قال عنه النووي في الخلاصة : هو حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ومسلم لا يقدح فيه تفرد معمر ؛ فإنه ثقة حافظ ، فزيادته مقبولة .

ورواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب إذا أقام بأرض العدو يقصر ، انظر : عون المعبود (٧٣ / ٤) .

(٤) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٥٣٣ / ٢) ، والبيهقي في سننه (١٥٢ / ٣) . وقال عنه الزيلعي في نصب الراية (١٨٦ / ٢) . قال البيهقي : وهو غير صحيح ، تفرد به الحسن بن عمارة وهو متروك .

(٥) انظر : الأم (٣٢٣ / ١) ، الحاوي (٤٦٧ / ٢) ، التعليقة (١٠٩٧ / ٢) ، حلية العلماء (٢٤٥ / ١) ، الوسيط (٢٤٦ - ٢٤٧) ، التهذيب (٢١٥ / ٢ ، ٢١٦) ، روضة الطالبين (٤٨٨ / ١) ، العباب المحيط (٢٩٥ / ١) ، مختصر المزني ص ٢٩ ، مختصر البويطي الورقة (٩١ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٧٥ .

العاشرة : المسافر إذا دخل في طريقه إلى بلد فقال : إن لقيت فلاناً فيها أقمت بها ، فقبل أن يلقي فلاناً له أن يقصر الصلاة ما لم يبلغ مقامه أربعة أيام ، وإن لقي فلاناً حكم بإقامته ، فلو عزم بعد ذلك على الخروج يكون ذلك ابتداء سفر ؛ لانقطاع السفر الأول بالنية^(١) .

[المسافر إذا نوى الإقامة إن لقي فلاناً]

(١) انظر : الأم (٣٢٣ / ١) ، البيان (٤٦٩ / ٢) ، المجموع (٣٠٤ / ٤) ،

الحـ

(٤٦٩ / ٢) .

الفصل السادس : في حكم صلاة اشترك فيها الحضر والسفر

وفيه خمس مسائل : إحداها : إذا فاتته الصلاة في الحضر ، ثم أراد القضاء في السفر ، فعندنا^(١) وعند عامة العلماء^(٢) يلزمه الإتمام ، فلا يجوز له القصر ، وحكي عن المزني أنه قال : يقضي قصراً // [اعتباراً بحالة الفعل] * ، قياساً على ما لو ترك الصلاة في حالة القدر

[والقيام] * وأراد القضاء في حالة المرض ، فإنه يقضي من قعود ، وكذلك من فاتته صلاة في حالة وجود الماء ، وأراد القضاء في حالة عدم الماء ، فإنه يقضيها بالتيمم^(٥) . ودليلنا أن الأربع قد استقر في ذمته ، // فلا تسقط الفرض عنه بركعتين ، قياساً على من نذر أربع ركعات ، وليس كما اعتبرته من مسألة المرض ؛ لأن العلة هناك العجز ، وهاهنا القصر رخصة ، فاعتبر سبب الرخصة عند وجوبها ، يدل عليه أن القائم في الصلاة لو عجز في أثناء الصلاة يقعد ، والمقيم إذا سافر في أثناء الصلاة فلا يقصر ، الآخر : أن هناك لو قلنا : يلزمه الإعادة ، فإنما كان فيه تأخير القضاء ، وفي التأخير آفات ، وهاهنا إذا منعاه من القصر يتم ، وفي الإتمام إسقاط الفرض // باليقين فكان أولى .

الثانية : إذا افتتح الصلاة في السفينة ، فسارت السفينة في أثناء الصلاة ، لا يجوز له القصر ؛ لأنه اشترك فيها الحضر والسفر ، فغلب حكم الحضر ، وصار كما لو سافر في رمضان بعد طلوع

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ١) ، التعليقة (١١٠٣ / ٢) ، البيان (٤٨٢ / ٢) ، التهذيب (٣١٠ / ٢) ، حلية العلماء (٢٤٥ / ١) ، الحاوي (٤٧٤ / ٢) ، فتح العزيز (٢٢٥ / ٢) ، الوسيط (٢٥٢ / ٢) ، المجموع (٣٠٥ / ٤) ، مختصر المزني

[المسافر إذا دخل عليه وقت الصلاة ثم سارت السفينة ثم سارت في أثناء الصلاة] هـ [٢١٣]

ص ٢٩ ، مختصر البويطي (١ / ١٠) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢١٢ .

(٢) انظر : الهداية مع فتح القدير (٤٥ / ٢) ، المغني (١٢٧ / ٢) ، الإجماع لابن المنذر ص ١٠ .

(*) في (د) ، (ط) : " لا اعتداد مخالفة الفعل " .

(*) ساقطة من (هـ) .

(٥) انظر : مختصر المزني ص ٢٩ .

الفجر لا يباح له الفطر^(١) .

الثالثة : إذا دخل عليه وقت الصلاة في الحضر ، ثم سافر في آخر وقت الصلاة ، فالذي نقله المزمي أن له أن يقصر الصلاة^(٢) . ووجهه أنه مسافر قصد أداء صلاة لم [يلزمه] إتمامها غير مقتد بمقيم ، فجاز له القصر ، كما لو دخل وقتها بعدما سافر ، وحكى عن القديم قولاً آخر أنه لا يجوز له القصر ، [واختاره] المزمي ، للشافعي - رحمه الله

الله - فقال : وهذا أولى بأصله^(٣) ؛ لأن عنده الصلاة تجب بأول الوقت ؛ ولهذا قال : لو كانت طاهرة في أول الوقت ثم حاضت [لم] يلزمها القضاء ، ولو كان الوجوب بأول الوقت فقد استقر الفرض في ذمته على الكمال ، فلا يجوز له أن يقتصر على ركعتين^(٤) ، والصحيح هو الأول ؛ لأن عندنا الصلاة لا اختصاص لها بأول الوقت ؛

ولكنها تجب بأول الوقت في حق من أدرك أول الوقت ، وتجب بأخر الوقت في حق من أدرك آخر الوقت ، وبجميع الوقت // في حق

ط [١٣١]

د [٧٥ ب]

من // أدرك جميع الوقت ، وهذا أدرك جميع الوقت^(٥) .

فرعان : على ظاهر المذهب لو سافر وقد بقي من الوقت مقدار ركعة ، هل له أن يقصر الصلاة أم لا ؟ ينبني على أن من صلى

[إذا سافر وقد بقي من الوقت مقدار ركعة]

(١) انظر : فتح العزيز (٢ / ٢٢٥) ، نهاية المطلب ج ٢ (٤١٩ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٢٢ .

(٢) انظر : مختصر المزمي ص ٣٠ .

(٣) في نسخة (د) ، (هـ) : " يلتزم " ، وفي (ط) : " يلزمه " .

(٤) في (د) : " وأجازه " .

(٥) الإمام الشافعي .

(٦) ساقطة من (ط) ، (هـ) .

(٧) انظر : المجموع (٤ / ٣٠١) وجاء فيه : إن للأصحاب طريقين قال ابن سريج : في كل واحدة من المسألتين قولان بالنقل والتخريج : أحدهما : يجب على المسافر الإتمام ، وتجب الصلاة على الحاضر . والثاني : لا صلاة عليها وله القصر . وقال جمهور الأصحاب بظاهر النصين : فأوجبوا الصلاة عليها ، وجوزوا القصر .

[إذا كان قد بقي من الوقت ما دون ركعة]

(٨) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ - أ) ، التعليقة (٢ / ١١٠٠) ، البيان (٢ / ٤٨٣) ،

فتح العزيز (٢ / ٢٢٦) ، التهذيب (٢ / ٣١٠) ، الوسيط (٢ / ٢٥٢ ، ٢٥٣) ،

مختصر البويطي (٩٥ / أ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله

الح

ص ١٩٨ .

ركعة
[في الوقت] هل تكون صلاته أداءً أم لا ؟ وقد ذكرناه^(١) ، فإن قلنا : تكون أداءً يجوز له أن يقصر ، وإن قلنا : إن القدر الواقع خارج الوقت تكون [صلاته] قضاء فلا يجوز له القصر ؛ لأنه اجتمع ما يوجب القصر وما يوجب الإتمام ، فغلب حكم الإتمام^(٢) .

الثاني : إذا كان قد بقي من الوقت ما دون ركعة ، فلا يجوز له القصر قولاً واحداً ؛ لأن الصلاة صارت فائتة^(٣) .

[إذا ففته الصلاة في السفر وأراد القضاء في الحضر]

الرابعة : إذا فاتته الصلاة في السفر وأراد القضاء ، ففي المسألة ثلاثة أقوال^(٤) : أحدها وهو قوله القديم يقضيها قصراً ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٥) - رحمه الله - . ووجهه [أن الفرض في وقته] ~~سقط~~ يسقط عنه بركعتين ، فكذلك بعد فوات الوقت . والقول الآخر وهو قوله الجديد أن عليه الإتمام ، وهو اختيار المزني^(٦) . ووجهه أن سبب الرخصة قد زال ، فامتنعت الرخصة ؛ كما لو قدم [من] ~~السفر~~ قبل أن يفطر ، ولأن من ترك صلاة الجمعة لا يجوز [له] ~~أن يقتصر في القضاء على ركعتين ، كذلك هاهنا . والقول الثالث : [إن أراد القضاء في الحضر يلزمه الإتمام ؛ لأن العذر غير~~

~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

(٢) انظر : تنمة الإبانة الورقة (١٥٦ / ب) الجزء الأول من (د) .

~~ساقط من (هـ) .~~

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ب) ، حلية العلماء (١ / ٢٤٦) ، فتح العزيز (٢٢٧ / ٢) ، المجموع (٤ / ٣٠٥ ، ٣٠٦) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٩٩ .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / أ) ، التعليقة (٢ / ١١٠٠) ، حلية العلماء (١ / ٢٤٦) ، المجموع (٤ / ٣٠٥) ، مختصر البويطي الورقة (١٠ / أ) ، [٢١٤] هـ .

التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٠١ .

(٦) ذكر النووي في المجموع (٤ / ٣٠٥) ، إذا فاتته الصلاة في السفر أربعة أقوال :

أظهرها : إن قضى في سفر قصر ، وإن قضى في حضر أتم . والثاني : يتم مطلقاً .

والثالث : يقصر مطلقاً . والرابع : إن قضى في ذلك السفر قصر ، وإلا فلا .

(٧) انظر : الهداية (١ / ٤٥) ، فتح القدير (١ / ٤٥) .

~~في (ط) [أنه فرض وقته] .~~

(٩) انظر : مختصر المزني ص ٣٠ .

~~في (د) ، (ط) : " في " .~~

~~ساقطة من (هـ) .~~

موجود وقت الفعل [X] ، وإن أراد القضاء في السفر يقصر ؛ لأن العذر موجود وقت الفعل والوجوب جميعاً ؛ إلا أن من أصحابنا من لا يفصل بين أن يقضيها في تلك السفرة أو في سفرة أخرى ، ومنهم من قال إذا أراد قضاءها // في تلك السفرة يقصر ، وأما إذا أراد القضاء في سفرة أخرى فلا ؛ لوجود حالة لو أراد القضاء فيها لزم الإتمام ؛ لعدم العذر ، فاستقر حكم الأربع (٣) .

الخامسة : لو دخل عليه // وقت الصلاة في السفر ، فأخر الصلاة حتى صار مقيماً ، إن كان قد بقي من الوقت مقدار أربع ركعات ، فيلزمه الإتمام بلا خلاف ؛ لأنه يريد أداء الصلاة // في الحضر ، وهكذا لو كان بقي من الوقت مقدار ركعة ؛ لأننا إن قلنا : الصلاة كلها أداء فهو يريد أداء الصلاة في الحضر ، وإن قلنا : ما يقع خارج الوقت يكفون قضاء ، فقد اشترك فيها القضاء والأداء فغلب حكم الإقامة ، فأما إذا كان قد بقي من الوقت ما دون ركعة ، فينبني على أن من أدرك من الوقت ما دون ركعة هل تلزمه الصلاة أم لا ؟ وقد ذكرنا قولين ؛ فإن قلنا : بإدراك ما دون ركعة يصير مدركاً للصلاة فهذا يصير مدركاً

[حكم] X المقيمين ، فيلزمه الإتمام ، وإن قلنا : لا يصير مدركاً للصلاة ، فيصير كما لو فاتته الصلاة في السفر وأراد القضاء في الحضر ، وقد ذكرناه (٤) .

[إذا دخل عليه وقت الصلاة في السفر فلآخر الصلاة حتى صار مقيماً]

ط [١٣١]
د [١٧٦]

X ساقطة من (د) ، (ط) .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ١) ، البيان (٤٨١ / ٢) ، التعليقة (١١٠٣ / ٢) .

(١١٠٤) ، حلية العلماء (٢٤٥ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد

الله الحضر ص ٢١٣ .

X في (د) ، (ط) : " بحكم " .

(٤) انظر المسألة الرابعة [السابقة] من هذا الفصل ص ٢٧٧ .

الباب السابع عشر

في الجمع بين الصلوتين، وفيه فطران :

الفصل الأول : في الجمع بسبب السفر

الفصل الثاني : في الجمع لا لحكم السفر .

الباب السابع عشر

في الجمع^(١) بين الصلوتين

[الجمع بين
الظهر والعصر
بعرفة للحجاج
وبين المغرب
والعشاء
في مزدلفة]

والكلام فيه في فصلين : أحدهما في الجمع بسبب السفر ، وفيه ثمان مسائل : إحداها : يجوز للحجاج أن يجمعوا بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر ؛ لما روى جابر أن رسول الله x خطب يوم عرفة حين زالت الشمس ، ثم صلى الظهر والعصر معاً^(٢) . وكذلك يجوز لهم أن يجمعوا بين المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الرجوع من عرفات ؛ لما روى ابن عمر أن الرسول x صلى المغرب والعشاء بمزدلفة جميعاً^(٣) ، وقد تواتر النقل بذلك وانعقد عليه الإجماع . واختلفوا في علة الجمع^(٤) فقيل : إنما // أبيح بسبب السفر ، وقيل : السبب النسك^(٥) ؛ حتى

ط [١-١٢٢] (١) الجمع في اللغة : الضم . وفي الشرع : ضم صلاة إلى صلاة في وقت إحداها

تقريباً أو

تأخيراً . وأول مشروعيته كانت غزوة تبوك سنة ١٠ هـ . انظر : هامش (١) من

(٢ / ٤٨٤) البيان .

(٢) رواه مسلم في حجة النبي x ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٨ / ١٨٤) .

ورواه البخاري في الجمع بين الصلوتين بعرفة ، انظر : فتح الباري (٣ / ٥١٣) .

(٣) رواه البخاري في الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة ، انظر : فتح الباري (٣ / ٥٢٣) .

(٤) . ومسلم في الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ، انظر : صحيح مسلم بشرح

الذوي

(٩ / ٣١) .

(٤) جاء في روضة الطالبين (١ / ٤٩٩) : اختلف أصحابنا في علة الجمع . وفي

العزير

(٢ / ٢٣٧) : واختلف أصحابنا في سبب الجمع . وقال في نهاية المطلب جـ ٢

الورقة

(٤٢٩ / ١) : واختلف أنتمنا في مقتضى الجمع في حقه فمنهم من قال : سبب الجمع

السفر ، ومنهم قال : سبب الجمع شغل النسك

(٥) والصحيح من المذهب أن العلة هي السفر .

انظر : روضة الطالبين (١ / ٤٩٩) ، المجموع (٤ / ٣٠٩) ، وقطع

الماوردي بأن العلة هي النسك .

يتصل وقوفه بعرفة ، فلا تقطعه الصلاة عن الاشتغال بالدعاء ، وفي المغرب والعشاء يتعجل حصوله بمزدلفة ؛ فإن المبيت بها من المناسك^(١) .

[الجمع بين
الظهر والعصر
للجماعة والمنفرد]

فروع ثلاثة : أحدها : أن عندنا الجمع بين الظهر والعصر جائز للجماعة والمنفردين^(٢) ، وعند أبي حنيفة لا يجوز للمنفرد أن يجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، فأما الجمع بين المغرب والعشاء فجائز للمنفرد^(٣) . ودليلنا أن نقول الجمع في النسك يجوز للجماعة فجاز للمنفرد ؛ كالجمع بين المغرب والعشاء // .

د [٧٦ ب]

الثاني : المقيم بعرفة ومزدلفة هل يباح له الجمع أم لا ؟ إن عللنا بالسفر فلا يجوز ، وإن عللنا بالنسك [فجائز]^(٤) .

[الجمع للمقيم
بالزحمة والرفقة في
وقت العصر وبين
المغرب والعشاء
في وقت العشاء]

الثالث : لو أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر ، أو بين المغرب والعشاء في وقت المغرب ، إن عللنا بالسفر يجوز ، وإن عللنا بالنسك لا يجوز ؛ لأنه يفوت الغرض المطلوب ؛ وهو اتصال الدعاء في الموقف ، و [تعجيل] [الحصول] بمزدلفة^(٥) .

[الجمع بين
الظهر والعصر ،
والمغرب والعشاء
في سفر الأسفار
الطويلة]

الثانية : [يجوز الجمع عندنا] بين الظهر // والعصر وبين المغرب والعشاء في سائر الأسفار الطويلة^(٦) ، وقال أبو حنيفة : لا

هـ [٢١٤ ب]

انظر : الحاوي كتاب الحج (٢٢٧ / ٥ ، ٢٢٨) ، مختصر المزني ص ٣٠ .
(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ١) ، التعليقة (١١٢١ / ٢) ، المحرر ص ٢٢٩ ، الحاوي (٤٨٩ / ٢) ، اللباب ص ٣٧ ، مختصر المزني ص ٣٠ ، مختصر البويطي الورقة (١٠ / ب) .

(٢) انظر : فتح العزيز (٢٣٨ / ٢) .

(٣) انظر : البحر الرائق (٣٦٦ / ٢) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ١) ، التعليقة (١١٢١ / ٢) ، البيان (٤٨٥ / ٢) ،

روضة الطالبين (٤٩٩ / ١) ، فتح العزيز (٢٣٧ / ٢) .

(٥) في (هـ) : " فيجوز " .

(٦) في (د) ، (ط) : " يعجل " .

(٧) في (ط) : " الحضور " .

(٨) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ١) ، التعليقة (١١٢١ / ٢) ، البيان (٤٨٥ / ٢) ،

المجموع (٣٠٩ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٢ (٤٢٩ / ١) .

(٩) في (هـ) : " عندنا يجوز الجمع " .

(١٠) انظر : المحرر ص ٢٢٩ ، البيان (٤٨٤ / ٢) ، الحاوي (٤٩١ / ٤٩) ،

[الجمع بين
العصر والمغرب ،
وبين العشاء
والصبح]

ط [١٣٢ ب]

يجوز الجمع بين الصلاتين في سائر الأسفار^(١) . ودليلنا ما روي عن معاذ بن جبل^(٢) أنه قال : " خرجنا مع رسول الله ﷺ عام غزوة تبوك وكان يجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء^(٣) " ، وروى ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا عجل في [السير]^(٤) جمع بين المغرب والعشاء^(٥) ، رواه البخاري ومسلم .

الثالثة : الجمع بين العصر والمغرب لا يجوز ، وكذلك بين العشاء والصبح لا يجوز ، وبين الصبح والظهر لا يجوز ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الرسول ﷺ بين مواقيت الصلاة ، فلا يجوز أن // يصلي في غير

وقتها إلا فيما ورد فيه النقل عن صاحب الشرع ، ولم ينقل عن رسول الله ﷺ الجمع إلا بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، وأيضاً فإن الظهر والعصر صلاتا زمان واحد وهو النهار ، ووقت إحداها يتصل بالأخرى ، والمغرب والعشاء أيضاً صلاتا زمان واحد وهو الليل ، ووقت المغرب يتصل بوقت العشاء على قول بعض العلماء ، وعلى قول من يقول : لا يتصل ليس يطول الفصل بينهما ، فأما العصر مع المغرب فصلاتا زمانين ، وكذلك العشاء مع الصبح ، وأما الصبح والظهر فوقت إحداها منفصل عن وقت الأخرى بفصل يطول ، فلم يجز الجمع^(٦) .

التهذيب
(٣١٣ / ٢) ، فتح العزيز (٢٣٦ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٩٨ / ١) ،
المجموع

(٣٠٩ / ٤) ، مختصر المزني ص ٣٠ .
(١) انظر : البحر الرائق (٣٦٣ / ٢) .

(٢) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس ، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي ، قال كعب بن مالك : كان شاباً جميلاً سمحاً ، من خير شباب قومه وروى عن النبي أحاديث ، شهد المشاهد كلها ، وأمره النبي على اليمن ، قال عنه الرسول ﷺ : يأتي معاذ يوم القيامة أمام الناس برتوة ، كانت وفاته بالطاعون في الشام سنة ١٧ هـ ، وعاش ٣٤ سنة . انظر : الإصابة (١٣٧ / ٦) ، سير أعلام النبلاء (٤٤٣ / ١) .

(٣) رواه مسلم في باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٢١٦ / ٥) .

(٤) في (د) ، (ط) : " السفر " .

(٥) رواه البخاري في الجمع في السفر بين المغرب والعشاء ، انظر : فتح الباري (٥٧٩ / ٢) . ومسلم في جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٢١٣ / ٥) .

(٦) انظر : المقنع الورقة (٦٨) .

[الجمع في السفر
القصير]

د [١٧٧]

الرابعة : الجمع بين الصلاتين في السفر القصير هل يجوز أم // لا ؟ فيه قولان^(١) : أحدهما قوله القديم . وهو مذهب مالك^(٢) : جائز ، ووجهه أن أهل مكة يجمعون بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء [وذلك] سفر قصير . والقول الثاني ذكره في الأم : [أنه] لا يجوز^(٥) ؛ لأن في الجمع تأخير العبادة عن وقتها ، فلا تجوز في السفر القصير كالفطر .

[الصلاة في الوقت]

الخامسة : الصلاة في الوقت أفضل من الجمع ؛ لأن في الجمع إخلاء وقت العبادة عن العبادة ، فهو كالفطر مع الصوم^(١) .

[الجمع بين
الصلتين تقديمًا
وتأخيرًا]

ط [١٣٣]

السادسة : إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين فالخيار في التقديم والتأخير إليه ، وأيهما [شاء] فعل أجزأه ، إلا أن الأولى أن يفعل ما هو الأرفق به ؛ فإن كان وقت الزوال في المنزل ويريد أن يرتحل فيقدم العصر إلى الظهر ؛ حتى لا يحتاج أن ينزل في الطريق // وإن كان وقت الزوال في الطريق ويريد أن ينزل في آخر النهار يؤخر الظهر . والأصل فيه ما روي عن ابن عباس أنه قال : " ألا أخبركم عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر إذا زالت الشمس وهو في المنزل جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر ، وإذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر حتى يصليهما في وقت العصر " ^(٨) ، فإذا لم

(١) انظر : التنبيه ص ٥٦ ، البيان (٢ / ٤٨٥) ، الحاوي (٢ / ٤٩١) ، التهذيب (٢ / ٣١٣) ، فتح العزيز (٢ / ٢٣٦) ، روضة الطالبين (١ / ٤٩٨) ،

هـ [٢١٥]

المجموع (٤ / ٢٠٩) .

(٢) انظر : المعونة (١ / ٢٥٩) ، الفواكه الدواني (١ / ٢٧٤) .

❖ في (د) ، (ط) : " وهو " .

❖ ساقطة من (د) ، (ط) .

(٥) جاء في الأم (١ / ٣٢٠) : ومن كان من أهل مكة فحج أتم الصلاة بمنى وعرفة ، وكذلك أهل عرفة ومنى ومن قارب مكة ممن لا يكون سفره إلى عرفة مما تقصر فيه الصلاة ...

(٦) انظر : روضة الطالبين (١ / ٥٠٥) ، المجموع (٤ / ٣١٦) ، الباب ص ٣٧ .

❖ ساقطة من (هـ) . ولعل الأولى حذفها .

(٨) الحديث رواه البيهقي في السنن الكبرى (٣ / ١٦٣) ، وقال عنه النووي في

[شروط الجمع
بين الظهر
والعصر في وقت
الظهر]

يكن له في واحد من الأمرين غرض // فالتقديم أولى ؛ لأنه إذا قدم
أمن من الفوات ، وإذا آخر لا يدري ما يتجدد عليه ، وربما يطرأ
عارض يشغله عن الصلاة^(١) .

السابعة : إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر
، فيعتبر في ذلك أربع شرائط : أحدها : يعتبر وجود السفر من أول
الصلاتين إلى آخرهما ، حتى لو أقام في أثناء الظهر أو بعد الفراغ
منها قبل الشروع في العصر ، لا يجوز أن يصلي العصر ، وإن
نوى الإقامة

بعد التلبس بالعصر لا يحتسب له عن الفرض ، وهل تبطل أو تنقلب
نفلاً ؟ فعلى قولين ، وإنما قلنا ذلك ، لأن الجمع أبيح لعدة السفر ،
[فاعتبرنا] العلم إلى وقت الفراغ عن موجبها^(٢) .

فرع : لو أنه جمع بين الصلاتين في وقت الظهر ، ثم لما فرغ
من الصلاتين نوى الإقامة قبل أن يدخل وقت العصر أو وصل إلى
مقصده ، فهل يحتسب بالعصر أم لا ؟ فيه وجهان : // أحدهما : لا
يحتسب له ؛ لأن التقديم جوز على سبيل الرخصة ، فإذا زالت
الشرائط قبل الوجوب [لم] يقع فرضاً ؛ كما لو عجل زكاة ماله
ثم سأل

[عين] المال ، أو استغنى المصروف إليه لا بمال الزكاة أو ارتد
الوجه الثاني : أن يحتسب له ؛ لأن الفعل قد وقع الفراغ منه على
الصحة فلا يبطل حكمه ، وصار كما لو عجل شاة بصفة الزكاة ،
فحال الحول وقد تعييت وصارت بصفة لا يجوز // إخراجها عن
الزكاة يقع معتداً بها ، ولا يجب إخراج الزكاة ثانياً ، وهذه المسألة
نظير مسألتنا ؛ لأن سبب الإقامة لا يسقط عنه فرض الصلاة ؛ ولكن

المجموع

(٣١٢ / ٤) : إسناده جيد وله شواهد .
(١) انظر : التعليقة (١١٢٢ / ٢) ، التنبيه ص ٥٦ ، البيان (٤٨٦ / ٢) ، (٤٨٧) ،
روضة الطالبين (٤٩٨ / ١) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، المجموع (٢١٠ / ٤) .
(٢) في (د) " فيعتبرها " .
(٣) انظر : التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق عبد الله الحضر ص ٢٥٦ ، المحرر
ص ٢٢٩ ، البيان (٤٨٧ / ٢) ، الحاوي (٤٩٣ / ٢) ، التنبيه ص ٥٦ ، المجموع
(٣١٢ / ٤) ، روضة الطالبين (٤٩٩ / ١) وجاء فيها : فيعتبر في ذلك ثلاثة
شروط .

(ط) ساقطة من (ط) .

(هـ) ساقطة من (هـ) .

[جمع بين
الصلاتين في وقت
الظهر ونوى
الإقامة قبل دخول
وقت العصر]

د [٧٧ ب]

ط [١٢٢ ب]

لا تجزيه عن تلك الصفة ، [وهذا] ^(١) الحكم فيما لو دخل وقت العصر فنوى الإقامة قبل أن يمضي وقت إمكان الصلاة ، فأما إذا مضى زمان إمكان الصلاة ثم صار مقيماً ، فقد استقر حكمه بدخول وقت الوجوب والتمكن منه ، فصار كما لو عجل زكاة مال قتم الحول والشرائط موجودة ، [ثم] ^(٢) هلكت الأموال أو تغير حال المصروف إليه ، فإن الزكاة تقع معتداً ولا تجب الإعادة ^(٣) .

الشرط الثاني : نية الجمع بينهما معتبرة للاحتساب بالقصر ، حتى لو صلى الظهر وأراد أن يصلي العصر عقيب الظهر من غير أن يكون قد نوى الجمع بينهما لا يجوز ، قال المزملي يجوز أن يصلي العصر عقيب الظهر من غير أن يكون قد نوى الجمع ^(٤) . ودليلنا عليه أنا أجمعنا على أن الجمع بينهما في وقت العصر لا يجوز ما لم ينو تأخير الظهر ، وكذا لا يجوز الجمع في وقت الظهر من غير نية تقيدهم ^(٥) .

فرع : إذا ثبت أن نية الجمع شرط ، فمتى تعتبر النية ؟ نص في الجمع في المطر أنه ينوي عند الشروع في الصلاة الأولى ، ونص في الجمع بسبب السفر أنه لو نوى في أثناء الصلاة الأولى قبل السلام يجوز ، فحصل في المسألة قولان ^(٦) : أحدهما : تعتبر نية الجمع عندهما ^(٧) .

(١) في (د) ، (ط) : " وهكذا " .

(٢) في (د) ، (ط) : " فهلكت " .

(٣) انظر : الحاوي (٤٩٣ / ٢) ، البيان (٤٨٩ / ٢) ، المجموع (٣١٢ / ٢) ، التمهيد

(٣١٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٣ / ٢) ، التعليقة (١١٢٢ / ٢) ، (١١٢٣) ،

روضة الطالبين (٥٠ / ١) ، (٥١) .

(٤) انظر : مختصر المزملي ص ٣٠ .

(٥) انظر : المحرر ص ٢٣٠ ، البيان (٤٨٧ / ٢) ، الحاوي (٤٩٣ / ٢) ، التمهيد

(٣١٥ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤١ / ٢) ، المجموع (٣١٢ / ٤) ، نهاية جـ ٢

الورقة

(٤٢٩ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٥٧ .

(٦) وللأصحاب طريقان حكاهما القاضي حسين في تعليقه والبعثي في تهذيبه وغيرهم

: أحدهما : تقرير النصين ، فيجب في المطر أن ينوي في الإحرام ؛ لأن استدامة المطر

في أثناء =

الصلاتين ؛ لأن كل نية لا يجوز أن تتأخر عن السلام وجبت في أول الصلاة كنية // القصر . والثاني : يجوز [في أثناء الصلاة الأولى] ؛ لأن المقصود من هذه النية جمع الصلاتين ووصل إحداهما

بالأخرى^(٢) ، وقد حصل ذلك إذا نوى في أثناء الصلاة ، بخلاف نية القصر ؛ لأن المقصود // منها تقدير العبادة^(٣) // فاعتبرناها في الابتداء . تظهر فائدة القولين^(٤) في رجل شرع في صلاة الظهر وهو في السفينة ، فسارت السفينة وهو في أثناء الصلاة ، فنوى الجمع ، فإن قلنا : محل النية حالة التكبير فلا يجوز له الجمع ؛ لأن [علة] الجمع ونيته [لم تكن] موجودة عند التكبير [فلا يجوز له الجمع] ، وإن قلنا : تجوز النية في أثناء الصلاة فيجوز له أن يجمع ؛ لوجود علة الجمع وهو في السفر والنية في وقتها^(٥) .

الشرط الثالث : الترتيب بينهما [شرط] ؛ وذلك بأن يصلي الظهر أولاً ثم العصر بعده ، ولو قدم العصر على الظهر لا يجوز ؛

الصلوة الأولى ليست بشرط للجمع ، فلم يكن محلاً للنية ، وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الأولى ؛ لأن استدامته شرط ، فكانت محلاً للنية . والطريق الثاني وهو المشهور وبه قطع الجمهور في المسألتين قولان : أحدهما : لا تجوز النية فيها جميعاً إلا عند الإحرام بالأولى كنية القصر ، وأصحهما باتفاق من الأصحاب : يجوز مع الإحرام بالأولى أوفي أثائها أو مع التحلل منها ، ولا يجوز بعد التحلل .

انظر : التهذيب (٣١٥ / ٢) ، التعليقة للقاضي حسين (١١٢٦ / ٢) . ساقطة من (د) ، (ط) .

(٢) انظر : المجموع (٢١٣ / ٤ ، ٢١٤) ، البيان (٤٨٧ / ٢) ، الحاوي (٢ / ٤٩٤) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٢٩ / ب) ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٨ .

(٣) انظر : مختصر المزني ص ٣٠ .

(٤) انظر : المحرر ص ٢٣٠ ، البيان (٤٨٧ / ٢) ، الحاوي (٤٩٣ / ٢) ، التهذيب (٣١٥ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤١ / ٢) ، المجموع (٣١٢ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٢٩ / ب) .

في (د) ، (ط) : " عليه " .

في (د) ، (ط) : " غير " .

ساقطة من (د) .

(٨) انظر : التعليقة (١١٢٢ / ٢) ، العزيز (٢٤١ / ٢) .

ساقطة من (د) .

[الترتيب بين الصلاتين المراد جمعهما]

[الموالاة بين الصلاتين المراد جمعهما]

لأن وقت العصر لا يدخل بعد ؛ وإنما جوز فعلها على سبيل التبع ،
والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع^(١) .

الشرط الرابع : الموالاة بينهما شرط على ظاهر المذهب ؛ وذلك
بأن يصلي العصر عقيب فراغه من الظهر ، ولا يفصل بينهما بأكثر
من قدر الإقامة ، وذهب أبو سعيد الاصطخري^(٢) من أصحابنا إلى
أن الموالاة ليست بشرط ، حتى لو تنفل بينهما جاز ؛ ووجهه أن كل
واحدة من الصلاتين منفردة عن [الأخرى ، بدليل أنه يجوز أن
يكون الإمام في الأخرى] ~~غير~~ الإمام في الأولى من غير كراهية
، والتي هي متبوعة قد صحت ، بدليل أنه لو نوى الجمع فلما فرغ
من الظهر ترك العصر لا يلزمه [إعادة] ~~الظهر~~ ، فإذا كانت
الأخرى [منفردة] ~~ردة~~ عن الأولى وقد صحت المتبوعة فكيف ما أتى بالتابع أجزاءه ، وصار
الوتر

مع العشاء . ووجه ظاهر المذهب أن الرسول x والى بينهما ولم
يفصل إلا بالإقامة ، [فلا تجوز] ~~الزيادة~~ عليه ؛ لأن هذه
الرخصة سميت جمعا ، والجمع [بالتحقيق] ~~أن يكون~~ على سبيل
المقارنة وذلك ليس يتأتى ، فلا بد من المتابعة حتى يتحقق الجمع^(٨) .

(١) انظر : التعليقة (١١٢٢ / ٢) ، المحرر ص ٢٢٩ ، البيان (٤٨٨ ، ٤٨٧ / ٢) ،
التهذيب (٣١٥ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٠ / ٢) ، المجموع (٣١٦ / ٤) .
(٢) الحسن بن يزيد الاصطخري ، أبو سعيد ، فقيه شافعي من نظراء ابن سريج ، ولد
عام ٢٤٤ هـ ، وتوفي ٣٢٨ هـ .

قال ابن الجوزي : له كتاب في القضاء لم يصنف مثله . وقال الأسنوي : صنف
كتبا كثيرة ، منها : أدب القضاء ، الفرائض الكبير ، الشروط والوثائق والمحاضر
والسجلات . انظر : طبقات الشافعية لابن شهاب (١٠٩ / ١) ، شذرات الذهب (٢)
٣١٢ / ، الأعلام (١٧٩ / ٢) .

(X) ساقطة من (د) .

(X) ساقطة من (د) ، (ط) .

(X) في (ط) ، (هـ) : " منفصلة " .

(X) في (د) ، (ط) : " فلم تجز " .

(X) في (هـ) : " الحقيقي " .

(٨) الوجه الثاني : أنه يجوز الجمع بينهما وإن طال الفصل ما لم يخرج وقت الأولى .

انظر : التعليقة (١١٢٢ / ٢) ، المحرر ص ٢٣٠ ، الحاوي (٤٩٤ / ٢) ،

البيان

[إذا جمع بين
الظهر والعصر
ونسي سجدة]

ط [١٣٤ ب]

د [٧٨ ب]

فرع : لو جمع بين // الظهر والعصر ، فلما فرغ تذكر أنه نسي سجدة ، إن علم أنه تركها من الظهر لم تصح له واحدة من الصلاتين ؛ أما الظهر فلعدم السجود ، وأما العصر فلأنه لم يقدم عليه الظهر ، ولو أراد أن // يجمع بينهما جاز ، وإن علم أنها من العصر فالظهر

ق
[مضت] ✗ على الصحة والعصر [باطل] ✗ ، وليس له أن يجمع [بحصول] ✗ الفصل بين الصلاتين ، وأما إن لم يعلم من أي الصلاتين ترك السجدة ، فيأخذ بأسوأ الأحوال في الأحكام كلها ، أما في حكم الصلاة فيجعل كأنه تركها من الظهر ، حتى يلزمه إعادة الظهر والعصر ، وأما في حكم الجمع فيجعل كأنه تركها من العصر ، حتى لا يجوز أن يجمع بينهما (٤) // .

[تأخير الظهر
في وقت الظهر]

الثامنة : إذا أراد تأخير الظهر إلى وقت العصر ، فلا بد من نية التأخير بقصد الجمع ، حتى إذا أخر ولم ينو الجمع عصي بذلك وصارت [الظهر] ✗ فائتة ، وإنما اعتبرت النية ؛ لأنه إذا نوى التأخير كان مترخصاً ، وإذا لم ينو كان متوانياً مستهيناً بالعبادة ؛ إلا أنه إنما تتعين عليه نية التأخير في آخر الوقت حتى يضيق عليه الوقت ، فأما قبل ذلك فهو في حل وسعة ؛ لجواز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت مع الاختيار ، ويعتبر وجود السفر إلى وقت الفراغ [منها] ✗ ، حتى لو أخر الظهر ثم نوى الإقامة قبل أن يصل إليها كانت الصلاة فائتة ولا يكون [لها] ✗ حكم الأداء . وتظهر الفائدة في

(٤٨٨ / ٢) ، التهذيب (٣١٥ / ٢) ، المجموع (٣١٥ / ٤) ، فتح العزيز

(٢٤٢ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٣٢) .

✗ في (ط) : " مضى " .

✗ في (ط) : " باطل " .

✗ في (ط) : " لحصول " .

(٤) انظر : التعليقة (١١٢٤ / ٢) ، المحرر ص ٢٣١ ، البيان (٤٨٨ / ٢) ،

ذئب

(٣١٦ / ٢) .

✗ في (د) ، (هـ) : " الصلاة " .

✗ ساقطة من (ط) وفي (هـ) : " عنها " .

✗ ساقطة من (د) ، (ط) .

ط [١٣٥ ب]

النية ؛ فإن على أحد [القولين] ❖ الأداء بنية القضاء ، والقضاء بنية الأداء لا يـ صـح ، وهـ لـ يعتـبـر
تقديم الظهر على العصر أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما : يعتبر ؛ لأن
الظهر [أسبق] ❖ الصلاتين ، فصار كما لو أراد تقديم العصر إلى
الظهر لابد من مراعاة الترتيب . والوجه الثاني وهو الصحيح :
أن الترتيب ليس بشرط ، حتى لو صلى // العصر قبل الظهر يجوز ،
وإنما قلنا ذلك ؛ لأن وقت الظهر قد دخل وقد فات ، وهذا الزمان
صالح لفعل الظهر ، بدليل أنه لو فوت الظهر ثم أراد الإعادة فذلك
جائز قبل [العصر وبعده] ❖ ، فإذا كان ذلك جائزاً لمن أخر بغير
عـذر ،

فلأن يجوز لمن أخر بالعدر أولى ، ويفارق ما لو أراد التقديم ؛ لأنه
م

يدخل [وقت] ❖ العصر ، وإنما جوز فعلها على سبيل التبع للظهر
وعلى هذا هل يشترط // التتابع والموالاة بينهما ؟ فعلى هذين
الوجهين إن شرطنا الترتيب تشترط الموالاة [إلحاقاً لمن أراد
التأخير بمن أراد التقديم ، وإن قلنا : لا يعتبر الترتيب فلا تعتبر
الموالاة] ❖ . وتظهر فائدة [الخلاف لمن أراد التأخير ثم أراد
التقديم ، وإن قلنا : لا يعتبر الترتيب ، ولا تعتبر الموالاة ، ويظهر
ذلك] ❖ في مسألتين : إحداهما : أنا إذا قلنا : الترتيب شرط ، إذا
أخر الظهر تكون فائتة ، حتى لا تجوز بنية الأداء على أحد الوجهين
الأخرى : أنه يلزمه إتمام الظهر ولا يجوز له القصر ؛ إلا على
قولنا إن الفائتة في السفر يجوز إعادتها مقصورة ولا يجوز
إتمامها (٧) .

❖ في (ط) ، (هـ) : " الطريقتين " .

❖ في (د) : " أساس " .

❖ ساقطة من (ط) .

❖ ساقطة من (د) ، (ط) .

❖ ساقطة من (د) ، (ط) .

❖ ساقطة من (ط) .

(٧) انظر : فتح العزيز (٢ / ٢٤٤) ، المحرر ص ٢٣٣ ، نهاية المطلب جـ ٢ الورقة

(٤٣٣ / أ) ، مختصر المزني ص ٣٠ .

الفصل الثاني : في الجمع لا لعكم السفر

وفيه ثلاث مسائل : إحداها : أن عندنا يجوز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بعذر المطر^(١) ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز الجمع بين الصلاتين بسبب المطر بحال^(٢) ، وقال أحمد : يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعذر المطر^(٣) ؛ لما في ذلك من المشقة بسبب الظلمة ، فأما بين الظهر والعصر فلا يجوز [الجمع] . ودليلنا ما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ جمع في المدينة بين الظهر والعصر في المطر^(٤) ، وروي عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء [في المطر] جمع معهم^(٥)

[الجمع بعذر
المطر]

فروع أربعة : أحدها الجمع // بعذر المطر جائز لمن كان يصلي جماعة في المسجد [وكان يتأذى بالمطر في طريقه ، فأما من يصلي منفرداً في بيته ، أو كان داره قريبة من المسجد] ، أو كان في الطريق تحت // السقوف ، فهل له أن يجمع أم لا ؟ فيه قولان : أحدهما : لا يجوز ؛ لأنه لا مشقة .

هـ [٢١٦ ب]
ط [١٣٥ ب]

والثاني : يجوز ؛ لأن الرسول ﷺ كان يجمع وليس بين حجره

[الجمع بعذر
المطر للجماعة
والمنفرد]

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، التلخيص ص ١٧٤ ، البيان (٢ / ٤٨٩) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٥٩ ، المحرر ص ٢٣٤ ، المجموع (٣١٧ / ٢) ، اللباب ص ٣٧ ، الحلو (٢ / ٤٩٥) ، التهذيب (٢ / ٣١٨) ، العزيز (٢ / ٢٤٥) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٣ / ١) ، مختصر المزني ص ٣٠ . ويتخرج على (قاعدة المشقة تجلب التيسير) - العسر وعموم البلوى الجمع بعذر المطر وترك الجمعة والجماعة بالأعذار ، انظر : الأشباه والنظائر ص ١٦٤ .

[تأخير الظهر إلى
العصر]

د [٧٩ ب]

(٢) البحر الرائق (٢ / ٣٦٦) .
(٣) المغني والشرح الكبير (١١٩ / ٢) الإنصاف (٢ / ٣٣٧) .
(٤) ساقطة من (هـ) .
(٥) أخرجه البيهقي في السنن (٣ / ١٦٨) ، موقوفاً على ابن عمر .
(٦) ساقطة من (د) ، (ط) .
(٧) أخرجه مالك في الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ، انظر : تنوير الحوالك (١٦٣ / ١) .

[المطر المبيح
للجمع]

(٨) ساقطة من (د) ، (ط) .

عائشة والمسجد طريق يتأذى الإنسان فيه بالمطر ، ولأن العذر إذا اقتضى رخصة لم يعتبر فيها وجود المشقة ؛ كما نقول في القصر]

ف السفر [١] : يباح لمن يسافر في البحر وليس عليه مشقة (٢) .

الثاني : تقديم العصر إلى الظهر جائز [بسبب المطر] ، فأما تأخير الظهر إلى العصر هل يجوز أم لا ؟ فيه قولان : أحدهما : يجوز ؛ لأن كل عذر أباح التقديم // أباح التأخير ؛ كالسفر . والثاني : لا يجوز ؛ لأن دوام المطر ليس باختياره ، فربما ينقطع المطر فيحتاج أن يجمع بينهما بعد زوال العذر ، وبه فارق السفر ؛ لأن السفر يدوم ولا ينقطع إلا باختياره (٤) .

الثالث : المطر إنما يبيح الجمع إذا كان مطراً قوياً يبيل [الثياب] ، ويحصل به الوحد في الطريق ، فأما المطر القليل فلا يبيح الجمع . وأما الثلج فإن كان يذوب بحرارة الهواء ويبيل الثوب فيبيح الجمع ، وإن كان لا يذوب فوجهان : أحدهما : لا يباح ، لأن الخبر ورد في المطر . والثاني : يباح ؛ لأنه يتأذى بالمشي في الثلج أيضاً ويلحقه التعب ، والصحيح هو الأول (٦) .

الرابع : وجود المطر شرط حالة الفراغ من الصلاة الأولى

[وجود المطر
شرط في الجمع
في حالة الفراغ
من الأولى وافتتاح
الثانية]

ساقطة من (هـ) .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، المقنع الورقة (٧٠) ، التلخيص ص ١٧٤ ، المحرر ص ٢٣٥ ، التهذيب (٣١٨ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٥ / ٢) ، روضة الطالبيين

(٥٢ / ٢) ، البيان (٤٩٢ / ٢) ، العباب المحيط (٣٠٢ / ١) .

ساقطة من (د) ، (ط) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، الحاوي (٤٩٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٩ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٦٤ ، التهذيب (٣١٨ / ٢) ، روضة الطالبيين (٥٠٢ / ١) وقال فيه : وعكس صاحب الإبانة ما قاله واتفقوا عليه فقال : يجوز الجمع في وقت الثانية .

في (د) ، (ط) : " الثوب " .

(٦) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، المقنع الورقة (٧) ، الحاوي (٤٩٧ / ٢) ،

البيان (٤٩٢ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٥ / ٢) ، التهذيب (٣١٨ / ٢) ، روضة

الطالبين (٥٠١ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٣٣) .

وحالة افتتاح الثانية ، حتى لو كان متقطعاً في إحدى هاتين الحالتين لا يباح الجمع ، وهل يعتبر وجود المطر عند الشروع في الصلاة الأولى أم لا ؟ ينبغي على أن نية الجمع متى تعتبر ، إن قلنا : تشترط عند افتتاح الصلاة الأولى ، فلا بد من وجود // المطر في تلك الحالة ؛ لأن النية لا تصح من غير عذر ، ولا بد في الجمع من النية ، وإن قلنا : تجوز النية في أثناء الصلاة ، فلا يشترط وجود المطر في الابتداء ؛ بل إذا ظهر المطر في أثناء الصلاة يجوز الجمع ؛ لأن العلة لحوق المشقة [بالمشي] في المطر والوحد ، وذلك حاصل عند عوده إلى منزله ، فأما إذا انقطع المطر في أثناء الصلاة الأولى وعاد قبل [أن يسلم] فالجمع جائز ، وهكذا لو انقطع في أثناء الصلاة الثانية فله أن [يتم] الصلاة ويعتد بها ؛ لأن دوام المطر ليس إليه ، وقد أبحنا له افتتاح الصلاة فلا يجوز أن يبطل ما جوزنا له فعله والشروع فيه [بغير تقصير] يوجد منه^(٥) .

الثانية : الجمع بين الصلاتين بسبب الوحد^(٦) لا يباح [له] ، وقال أحمد : يباح الجمع بسبب الوحد ، كما يباح به ترك الجمعة^(٨) . ودليلنا أن النص ورد في المطر ، والوحد دون المطر لا محالة ؛ لأن المطر يبيل الثياب ، // ولا يوجد ذلك في الوحد ، ولا يستدل بالأعلى على الأدنى ، وليس كترك الجمعة ؛ لأن ذلك يباح بسبب

(٥) في (د) ، (ط) : " في المشي " .

(٦) في (ط) : " السلام " .

(٧) في (ط) : " يتم " .

(٨) في (ط) : " يعتبر تقصير " .

(٩) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، المقنع الورقة (٦٩) ، الحاوي (٤٩٦ / ٢)

، فتح العزيز (٢٤٥ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٠٢ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب

الطبري . تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٦٨ .

(٦) الوحد : الطين الرقيق ترتطم فيه الناس والدواب . المعجم الوسيط (١١٨ / ٢) .

(٧) ساقطة من (ط) ، (هـ) .

(٨) انظر : المغني (١١٧ / ٢) .

[الجمع بين
الصلتين بسبب
الوحد]

[الجمع بين
الصلتين في البلد
بغير المرض
والخوف]

هـ [٢١٧]

خوف ضياع المال ولا يباح فيه الجمع^(١) .

الثالثة : الجمع بين الصلاتين بعذر المرض في البلد لا يجوز ، وكذلك بعذر الخوف من العدو^(٢) ، وقال مالك^(٣) وأحمد^(٤) وإسحاق - رحمهم الله - : يجوز // الجمع بين الصلاتين بعذر المرض والخوف ؛ فيقدم ويؤخر مثل ما يفعل في السفر ، والأولى أن يفعل ما هـ ————— والأرفق [به] ؛ فإن كان تشتد به الحمى وقت الزوال وتخف وقت العصر يؤخر الظهر ، وإن كان تبتدئ به الحمى وقت العصر فيقدم العصر إلى الظهر ، واختاره القاضي الإمام حسين^(٥) - رحمه الله - من أصحنا .

وجه ظاهر المذهب أن الأخبار الواردة في المواقيت قد بُيّنت وظهرت ، فلا يجوز تركها // بأمر لم يظهر ولم [يتبين] . وجه المذهب

[الآخر] ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر^(٦) ، وروي أن رسول الله ﷺ قال لحمنة بنت جحش^(٧) لما ذكرت لرسول الله ﷺ أن

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، البيان (٤٩٢ / ٥) ، الحاوي (٤٩٧ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٧ / ٢) ، العباب المحيط (٣٠٢ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٦٧ .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، البيان (٤٩٣ / ٢) ، فتح العزيز (٥٤٧ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٠٣ / ١) ، العباب المحيط (٣٠٣ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٦٥ .

(٣) انظر : المدونة (٢٠٣ / ١) ، المنتقى (٢٥٤ / ١) .

(٤) انظر : المغني (١١٧ / ٢) وعنه بعدم الجواز . انظر : الإنصاف (٣٣٥ / ٢) .

(٥) سقط من (د) ، (ط) .

(٦) انظر : التعليقة (١١٢٠ / ٢) .

(٧) في (ط) ، (هـ) : " ينتشر " .

(٨) سقط من (د) .

(٩) رواه مسلم في جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي

(٢١٥ / ٥) .

(١٠) حمنة بنت جحش الأسدية ، أخت أم المؤمنين زينب ، كانت زوج مصعب بن عمير فقتل عنها يوم أحد ، فتزوجها طلحة بن عبيد الله ، فولدت له محمداً وعمران ، وأمها هي أميمة بنت عبد المطلب ، وهي والدة محمد بن طلحة المعروف بالسجاد .

د [۸۰ سپ]

.(087/7)

ساقطة من (د) ، (هـ) .

الباب الثامن عشر

في صلاة الجمعة، وفيه خمسة فصول

الفصل الأول : في بيان من يجب عليه الجمعة .

الفصل الثاني : في شرائط إقامة الجمعة .

الفصل الثالث : في الزحام .

الفصل الرابع : في السلاح وما يتعلق به .

الفصل الخامس : في بيان ما يستحب يوم الجمعة، وما

يكره .

الباب الثامن عشر

في صلاة الجمعة^(١)

[حكم صلاة
الجمعة]

وصلاة الجمعة ركن من أركان الدين ، وهي من فرائض الأعيان^(٢) ، والأصل فيها قوله تعالى : + يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

(١) الجمعة : اسم من الاجتماع ؛ كالفرقة من الاقتراق ، أضيف إليها اليوم والصلاة ، ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف ، يجمع على جمع وجمعات كذا في المغرب ، وفي الصباح : يوم الجمعة يوم العروبة ، وهي من أسمائهم القديمة ، وكذلك الجمعة بضم الميم . اختلفوا في تسمية هذا اليوم (جمعة) فمنهم من قال : لأن الله تعالى جمع فيها خلق آدم - عليه السلام - ، وقيل : لأن الله - تبارك وتعالى - فرغ من خلق الأشياء ، فاجتمعت فيه المخلوقات ، وقيل : أول من سماها (جمعة) كعب بن لؤي ، وعن ابن سيرين : جمع أهل المدينة قبل أن يقدم النبي وقبل أن تنزل الجمعة ، وهم الذين سمّوها جمعة ؛ وذلك أنهم قالوا : لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة أيام ، والنصارى يوم ، فهلم فلنجعل يوماً نجتمع فيه فنذكر الله ونصلي ، فاجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصلى بهم ركعتين ، فسموه يوم الجمعة . انظر : أنيس الفقهاء (ص ٣٦) .

والدليل على فضل الجمعة قوله تعالى : + وَشَهِدِمْ مَشْهُودٍ " قال الإمام الشافعي الشاهد يوم الجمعة .

وروي عن أبي هريرة أن النبي قال : " خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق الله آدم ، وفيه أهبط ، وفيه تاب عليه ، وفيه مات ، وفيه تقوم الساعة ، وما من دابة إلا وهي مسيخة يوم الجمعة ، من حين يطلع الفجر إلى أن تطلع الشمس شفقا من الساعة ، إلا الثقلين الإنس والجن ، وفيها ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي ويسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه " رواه مسلم ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٦ / ١٤٠ - ١٤١) . وقال الشافعي : يوم الجمعة : اليوم الذي بين الخميس والجمعة . انظر : الأم (١ / ٣٢٦) .

(٢) انظر : الأم (١ / ٣٢٦) ، التهذيب (٢ / ٣٢١) ، فتح العزيز (٢ / ٢٤٨) ،

المحـ

ط [١٣٧]

إِذَا تُدِىَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا
الْبَيْعَ" (١) ، وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " لِيَنْتَهَيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ
تَرْكِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لِيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ " (٢) // ، وروي أن
رسول الله ﷺ خطب وقال في خطبته : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَيْكُمْ
الْجُمُعَةَ فِي عَامِي هَذَا ، فِي شَهْرِي هَذَا ، فِي يَوْمِي هَذَا ، فِي سَاعَتِي
هَذِهِ ، فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدَ وَفَاتِي تَهَاوَنًا وَاسْتِخْفَافًا ، فَلَا
جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَهُ وَلَا بَارَكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ " (٣) .
ويشتمل هذا الباب على خمسة فصول :

ص ٢٣٦ ، الحاوي (٦ / ٣) ، الوسيط (٢٨٦) ، المجموع (٤٠٣ / ٤) ، حلية
الفقهاء (٢٥٩ / ١) ، روضة الطالبين (٥٠٧ / ١) ، مختصر البويطي الورقة
(٨٢ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضرى ص ٢٧٣ .

- (١) [الجمعة : ٩] .
(٢) الحديث أورده السيوطي في الدر المنثور من حديث ابن عمر وابن عباس وعزاه
إلى ابن أبي شيبه . انظر : مصنف ابن أبي شيبه (٤٨٠ / ١) .
(٣) أخرجه ابن ماجه في السنن (٣٤٢ / ١) ، كتاب الصلاة ، باب في فرض الجمعة
وقال في تلخيص الحبير : وفيه عبد الله البلوي وهو واو الحديث . تلخيص الحبير
(١٣٢ / ١) . وقال عنه في المجموع (٤٠٣ / ٤) : حديث ضعيف في إسناده
ضعيفان ، يغني عنه قوله تعالى : + إِذَا تُدِىَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ... " .

الفصل الأول

في بيان من تجب عليه الجمعة ومن لا تجب^(١)

وفيه ثماني عشرة مسألة : [المسألة الأولى] ~~الجمعة~~ واجبة على أهل البلاد وإن اتسعت خطتها وكثرت محالها ، ولا يعتبر في وجوب // الجمعة عليهم سماع النداء ؛ وإنما كان كذلك لأن كل بقعة من البلاد يجوز إقامة الجمعة فيها ، وإذا كان موضع مقام الرجل صالحاً للنداء لم يجز تعليق الحكم في حقهم بالنداء^(٢) .

[على من تجب الجمعة]

هـ [٢١٧ - ب]

الثانية : قرية مبنية يسكنها العدد المعتبر [في الجمعة] ~~الجمعة~~ يلزمهم إقامة الجمعة في قربتهم ، [سمعوا النداء من بلدة بقربهم أولم يسمعوا ، ويكره لهم أن يتركوا إقامة الجمعة في قريتهم] ~~الجمعة~~ وحضور البلد لإقامة الجمعة فيه ؛ إلا أن من حضر البلد وصلى سقط عنه الفرض ، وسقط عن الذين لم يخرجوا من القرية ؛ لانتقاص العدد إن كانوا لا يسمعون نداء البلد ، وإن كانوا يسمعون النداء فعلى الباقي أن يحضروا أيضاً^(٣) .

[حكم الجمعة في حق أهل القرية إذا كان عددهم معتبراً في إقامتها]

[الشرط في القرية لوجوب إقامة الجمعة فيها]

فرع : الشرط في القرية أن تكون مجتمعة الدور ، متصلة البنيان ، حتى يلزمهم إقامة الجمعة^(٤) ، فإن تفرقت // منازلهم نظرنا

(١) ضابط : الناس في الجمعة أقسام : من تلزمه وتتعد به ، ومن لا تلزمه ولا تتعد به ، ومن تلزمه ولا تتعد به ، ومن لا تلزمه وتتعد به .

انظر : الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٥٣ / ٢) ، (٥٤) ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٨٧ ، ٦٨٨ .

~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

(٣) انظر : المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٦ / ١) ، البيان (٥١٦ / ٢) ، الحاوي (٧ / ٣) ، مختصر البويطي الورقة (٩٤ / ب) ، التهذيب (٣٢١ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥١ / ٢) ، المحرر ص ٢٣٦ ، المجموع (٤٠٣ / ٤) ، روضة الط

ط [١٣٧ - ب]

(٥٠٩ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٧٥ .

~~ساقطة من (د) .~~

~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

(٦) انظر : المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٨ / ١) ، البيان (٥٤٧ / ٢) ، الحاوي (٨ / ٣) ، فتح العزيز (٣٠٢ / ٢) ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ، حلية العلماء (٢٦٠ / ١) ، مختصر البويطي الورقة (٩٤ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب

الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٧) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) ، البيان (٥٥٩ / ٢) ، الحاوي (١٢ / ٣) ، مختصر

، فإن كانت متقاربة فتوجب عليهم الجمعة ويجعل الجميع كالقرية الواحدة ، وإن كانت متباعدة لا يوجب [عليهم] الجمعة . واختلفوا في حد القريب : فقيل : إذا كان بين [كل] منزل ومنزل دون ثلاثمائة ذراع فهو في حد القرب ، وإن كان أكثر من ذلك فلا اعتبار // للأبنية بالقرب والمعتبر في الصلاة بجواز الاقتداء ، وقيل : يعتبر تجويز القصر عند إرادة السفر ، فإن كان البعد بين المنزلين قدر إذا خرج من منزله بقصد السفر يشترط أن يتجاوز في استباحة القصر [فهو في حد القرب] ، وإن كان لا يشترط [في تجاوزه] [فهو خارج عن حد القرب]^(٥) .

[إذا كان أهل القرية لا يسمعون نداء البلد أو لا يبلغ عددهم العدد المعتبر]

الثالثة : إذا كانوا في قرية لا يسمعون فيها [نداء البلد] ، أو لا يبلغ عدد هم العدد المعتبر في الجمعة ، لا يجب عليهم [إقامة] الجمعة^(٨) ، وقال مالك^(٩) : من كان على ثلاثة أميال من البلد تلزمه الجمعة ، ومن كان أبعد من ذلك فلا تلزمه [الجمعة]^(١٠) ، وقال أبو يوسف^(١١) : من قدر أن يخرج من منزله بالغداة [إلى الجمعة]

البوطي الورقة (٩٤ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٨٨ .

(٥) ساقطة من (د) .

(٦) ساقطة من (د) ، ومن (هـ) .

(٧) في (هـ) : " أن يتجاوز " .

(٨) ساقطة من (ط) .

(٩) انظر : الحاوي (١٤ / ٣) ، المجموع (٤٠٧ / ٤) .

(١٠) في (هـ) : " النداء " .

(١١) ساقطة من (د) .

(٨) انظر : المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٨ / ١) ، الإبانة الورقة (١ / ٥٠) ،

بحر المذهب (٣ م ٩٥) ، الحاوي (٨ / ٣) ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ، فتح

العزيم

(٣٠٢ / ٢) ، البيان (٥٤٧ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله

الحضر ص ٢٧٧ .

(٩) " الجمعة " ساقطة من (هـ) .

(١٠) انظر : المعونة (٣٠٢ / ١) ، المدونة (٢٣٣ / ١) .

(١١) أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي ، صاحب الإمام أبي

حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه ، ولد بالكوفة عام ١١٣ هـ ، توفي ببغداد عام

١٨٢ هـ ، من مؤلفاته : أدب القاضي ، الخراج ، النوادر . انظر : الفوائد البهية في

تراجم الحنفية ص ٢٢٥ .

ويعود بالليل إلى منزله ، يلزمه [حضور] الجمعة^(٣) . ودليلنا ما روي أن في بعض السنين وافق يوم الجمعة يوم العيد في عهد عثمان - رضي الله عنه - ، فخطب العيد وقال في خطبته لأهل العوالي: من أراد أن ينصرف منكم فلينصرف ، ومن أراد أن يقيم حتى يصلي الجمعة فليقم^(٤) ، ولو كانت الجمعة تجب على أهل السواد لما أذن لهم في الانصراف .

[الرابعة : قرية يبلغ عدد أهلها المعتبر في الجمعة ؛ ولكنهم يسمعون النداء من قرية أو بلدة بقربهم ، فيلزمهم حضور الجمعة عندنا^(٥) ، وقال أبو حنيفة : ليس عليهم حضور الجمعة^(٦) . ودليلنا ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال : " الجمعة على من سمع النداء " ^(٧) ، وروي عن عبد الله بن عمرو موقوفاً عليه أنه قال : إنما تجب الجمعة على من سمع النداء ، فمن سمعه فلم يأتها فقد عصى ربه^(٨)] .

[القرية يبلغ
عددهم العدد
المعتبر
ويسمعون النداء
من قرية أخرى
]

(٣) ساقطة من (د) .

(٤) ساقطة من (د) .

(٥) انظر : بدائع الصنائع (٢ / ١٩٠) ، البحر الرائق (٢ / ١٥٢) ، ولم يذكره عن أبي يوسف ، وإنما عن بعضهم بدون ذكر اسم .

(٦) الأثر ورد مرفوعاً عن النبي ﷺ أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، انظر : عون المعبود (٣ / ٢٨٦) . النسائي ، كتاب العيدين ، انظر : سنن النسائي بشرح السيوطي (٣ / ١٩٤) سنن ابن ماجه ، باب ما جاء فيما إذا اجتمع العیدان في يوم (١ / ٤١٥) .

(٧) انظر : الحاوي (٣ / ٨) ، الإبانة الورقة (٥٠ / ١) ، مختصر المزني ص ٣١ ، حلية العلماء (١ / ٢٥٧) ، المقنع الورقة (٥٠) ، التهذيب (٢ / ٣٢٤) بحر المذهب

(٣ / ٩٤) .

(٨) انظر : فتح القدير (٢ / ٥٣) .

(٩) أخرجه أبو داود ، كتاب الصلاة ، باب من تجب عليه الجمعة (٣ / ٢٧٠) . وقال أبو داود : روى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقصوراً على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه ، وإنما أسنده قبيصة . أخرجه الدارقطني (٢ / ٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣ / ١٧٣) .

(١٠) أخرجه البيهقي ، كتاب الجمعة ، باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصر وبلغه النداء ، من طريق الوليد بن مسلم ، عن زهير بن محمد ، عن عمرو بن شبيب ، عن

أبيه ، عن جده عبد الله بن عمر ، وهو موقوف (٣ / ١٧٣) .

فروع خمسة :

[النداء الذي
يتعلق به
وجوب حضور
الجمعة]
هـ [١-٢١٨]

أحدها : النداء الذي يتعلق به وجوب // الجمعة ليس أذان الجمعة ؛ ولكن أن [ينادي] ^١ من له صوت عالٍ في وقت تكون فيه الرياح ساكنة والأصوات هادئة ، ويكون من ليس بأصم مصغياً قاصداً إلى الاستماع ، وإنما اعتبرنا هذه الأسباب ؛ لأن في زمان الربيع ^٢ أح ^٣ ر ^٤ ي ^٥ س ^٦ م ^٧ ع ^٨ ر ^٩ ي ^{١٠} س ^{١١} م ^{١٢} ع ^{١٣} ر ^{١٤} ي ^{١٥} س ^{١٦} م ^{١٧} ع ^{١٨} ر ^{١٩} ي ^{٢٠} س ^{٢١} م ^{٢٢} ع ^{٢٣} ر ^{٢٤} ي ^{٢٥} س ^{٢٦} م ^{٢٧} ع ^{٢٨} ر ^{٢٩} ي ^{٣٠} س ^{٣١} م ^{٣٢} ع ^{٣٣} ر ^{٣٤} ي ^{٣٥} س ^{٣٦} م ^{٣٧} ع ^{٣٨} ر ^{٣٩} ي ^{٤٠} س ^{٤١} م ^{٤٢} ع ^{٤٣} ر ^{٤٤} ي ^{٤٥} س ^{٤٦} م ^{٤٧} ع ^{٤٨} ر ^{٤٩} ي ^{٥٠} س ^{٥١} م ^{٥٢} ع ^{٥٣} ر ^{٥٤} ي ^{٥٥} س ^{٥٦} م ^{٥٧} ع ^{٥٨} ر ^{٥٩} ي ^{٦٠} س ^{٦١} م ^{٦٢} ع ^{٦٣} ر ^{٦٤} ي ^{٦٥} س ^{٦٦} م ^{٦٧} ع ^{٦٨} ر ^{٦٩} ي ^{٧٠} س ^{٧١} م ^{٧٢} ع ^{٧٣} ر ^{٧٤} ي ^{٧٥} س ^{٧٦} م ^{٧٧} ع ^{٧٨} ر ^{٧٩} ي ^{٨٠} س ^{٨١} م ^{٨٢} ع ^{٨٣} ر ^{٨٤} ي ^{٨٥} س ^{٨٦} م ^{٨٧} ع ^{٨٨} ر ^{٨٩} ي ^{٩٠} س ^{٩١} م ^{٩٢} ع ^{٩٣} ر ^{٩٤} ي ^{٩٥} س ^{٩٦} م ^{٩٧} ع ^{٩٨} ر ^{٩٩} ي ^{١٠٠} س ^{١٠١} م ^{١٠٢} ع ^{١٠٣} ر ^{١٠٤} ي ^{١٠٥} س ^{١٠٦} م ^{١٠٧} ع ^{١٠٨} ر ^{١٠٩} ي ^{١١٠} س ^{١١١} م ^{١١٢} ع ^{١١٣} ر ^{١١٤} ي ^{١١٥} س ^{١١٦} م ^{١١٧} ع ^{١١٨} ر ^{١١٩} ي ^{١٢٠} س ^{١٢١} م ^{١٢٢} ع ^{١٢٣} ر ^{١٢٤} ي ^{١٢٥} س ^{١٢٦} م ^{١٢٧} ع ^{١٢٨} ر ^{١٢٩} ي ^{١٣٠} س ^{١٣١} م ^{١٣٢} ع ^{١٣٣} ر ^{١٣٤} ي ^{١٣٥} س ^{١٣٦} م ^{١٣٧} ع ^{١٣٨} ر ^{١٣٩} ي ^{١٤٠} س ^{١٤١} م ^{١٤٢} ع ^{١٤٣} ر ^{١٤٤} ي ^{١٤٥} س ^{١٤٦} م ^{١٤٧} ع ^{١٤٨} ر ^{١٤٩} ي ^{١٥٠} س ^{١٥١} م ^{١٥٢} ع ^{١٥٣} ر ^{١٥٤} ي ^{١٥٥} س ^{١٥٦} م ^{١٥٧} ع ^{١٥٨} ر ^{١٥٩} ي ^{١٦٠} س ^{١٦١} م ^{١٦٢} ع ^{١٦٣} ر ^{١٦٤} ي ^{١٦٥} س ^{١٦٦} م ^{١٦٧} ع ^{١٦٨} ر ^{١٦٩} ي ^{١٧٠} س ^{١٧١} م ^{١٧٢} ع ^{١٧٣} ر ^{١٧٤} ي ^{١٧٥} س ^{١٧٦} م ^{١٧٧} ع ^{١٧٨} ر ^{١٧٩} ي ^{١٨٠} س ^{١٨١} م ^{١٨٢} ع ^{١٨٣} ر ^{١٨٤} ي ^{١٨٥} س ^{١٨٦} م ^{١٨٧} ع ^{١٨٨} ر ^{١٨٩} ي ^{١٩٠} س ^{١٩١} م ^{١٩٢} ع ^{١٩٣} ر ^{١٩٤} ي ^{١٩٥} س ^{١٩٦} م ^{١٩٧} ع ^{١٩٨} ر ^{١٩٩} ي ^{٢٠٠} س ^{٢٠١} م ^{٢٠٢} ع ^{٢٠٣} ر ^{٢٠٤} ي ^{٢٠٥} س ^{٢٠٦} م ^{٢٠٧} ع ^{٢٠٨} ر ^{٢٠٩} ي ^{٢١٠} س ^{٢١١} م ^{٢١٢} ع ^{٢١٣} ر ^{٢١٤} ي ^{٢١٥} س ^{٢١٦} م ^{٢١٧} ع ^{٢١٨} ر ^{٢١٩} ي ^{٢٢٠} س ^{٢٢١} م ^{٢٢٢} ع ^{٢٢٣} ر ^{٢٢٤} ي ^{٢٢٥} س ^{٢٢٦} م ^{٢٢٧} ع ^{٢٢٨} ر ^{٢٢٩} ي ^{٢٣٠} س ^{٢٣١} م ^{٢٣٢} ع ^{٢٣٣} ر ^{٢٣٤} ي ^{٢٣٥} س ^{٢٣٦} م ^{٢٣٧} ع ^{٢٣٨} ر ^{٢٣٩} ي ^{٢٤٠} س ^{٢٤١} م ^{٢٤٢} ع ^{٢٤٣} ر ^{٢٤٤} ي ^{٢٤٥} س ^{٢٤٦} م ^{٢٤٧} ع ^{٢٤٨} ر ^{٢٤٩} ي ^{٢٥٠} س ^{٢٥١} م ^{٢٥٢} ع ^{٢٥٣} ر ^{٢٥٤} ي ^{٢٥٥} س ^{٢٥٦} م ^{٢٥٧} ع ^{٢٥٨} ر ^{٢٥٩} ي ^{٢٦٠} س ^{٢٦١} م ^{٢٦٢} ع ^{٢٦٣} ر ^{٢٦٤} ي ^{٢٦٥} س ^{٢٦٦} م ^{٢٦٧} ع ^{٢٦٨} ر ^{٢٦٩} ي ^{٢٧٠} س ^{٢٧١} م ^{٢٧٢} ع ^{٢٧٣} ر ^{٢٧٤} ي ^{٢٧٥} س ^{٢٧٦} م ^{٢٧٧} ع ^{٢٧٨} ر ^{٢٧٩} ي ^{٢٨٠} س ^{٢٨١} م ^{٢٨٢} ع ^{٢٨٣} ر ^{٢٨٤} ي ^{٢٨٥} س ^{٢٨٦} م ^{٢٨٧} ع ^{٢٨٨} ر ^{٢٨٩} ي ^{٢٩٠} س ^{٢٩١} م ^{٢٩٢} ع ^{٢٩٣} ر ^{٢٩٤} ي ^{٢٩٥} س ^{٢٩٦} م ^{٢٩٧} ع ^{٢٩٨} ر ^{٢٩٩} ي ^{٣٠٠} س ^{٣٠١} م ^{٣٠٢} ع ^{٣٠٣} ر ^{٣٠٤} ي ^{٣٠٥} س ^{٣٠٦} م ^{٣٠٧} ع ^{٣٠٨} ر ^{٣٠٩} ي ^{٣١٠} س ^{٣١١} م ^{٣١٢} ع ^{٣١٣} ر ^{٣١٤} ي ^{٣١٥} س ^{٣١٦} م ^{٣١٧} ع ^{٣١٨} ر ^{٣١٩} ي ^{٣٢٠} س ^{٣٢١} م ^{٣٢٢} ع ^{٣٢٣} ر ^{٣٢٤} ي ^{٣٢٥} س ^{٣٢٦} م ^{٣٢٧} ع ^{٣٢٨} ر ^{٣٢٩} ي ^{٣٣٠} س ^{٣٣١} م ^{٣٣٢} ع ^{٣٣٣} ر ^{٣٣٤} ي ^{٣٣٥} س ^{٣٣٦} م ^{٣٣٧} ع ^{٣٣٨} ر ^{٣٣٩} ي ^{٣٤٠} س ^{٣٤١} م ^{٣٤٢} ع ^{٣٤٣} ر ^{٣٤٤} ي ^{٣٤٥} س ^{٣٤٦} م ^{٣٤٧} ع ^{٣٤٨} ر ^{٣٤٩} ي ^{٣٥٠} س ^{٣٥١} م ^{٣٥٢} ع ^{٣٥٣} ر ^{٣٥٤} ي ^{٣٥٥} س ^{٣٥٦} م ^{٣٥٧} ع ^{٣٥٨} ر ^{٣٥٩} ي ^{٣٦٠} س ^{٣٦١} م ^{٣٦٢} ع ^{٣٦٣} ر ^{٣٦٤} ي ^{٣٦٥} س ^{٣٦٦} م ^{٣٦٧} ع ^{٣٦٨} ر ^{٣٦٩} ي ^{٣٧٠} س ^{٣٧١} م ^{٣٧٢} ع ^{٣٧٣} ر ^{٣٧٤} ي ^{٣٧٥} س ^{٣٧٦} م ^{٣٧٧} ع ^{٣٧٨} ر ^{٣٧٩} ي ^{٣٨٠} س ^{٣٨١} م ^{٣٨٢} ع ^{٣٨٣} ر ^{٣٨٤} ي ^{٣٨٥} س ^{٣٨٦} م ^{٣٨٧} ع ^{٣٨٨} ر ^{٣٨٩} ي ^{٣٩٠} س ^{٣٩١} م ^{٣٩٢} ع ^{٣٩٣} ر ^{٣٩٤} ي ^{٣٩٥} س ^{٣٩٦} م ^{٣٩٧} ع ^{٣٩٨} ر ^{٣٩٩} ي ^{٤٠٠} س ^{٤٠١} م ^{٤٠٢} ع ^{٤٠٣} ر ^{٤٠٤} ي ^{٤٠٥} س ^{٤٠٦} م ^{٤٠٧} ع ^{٤٠٨} ر ^{٤٠٩} ي ^{٤١٠} س ^{٤١١} م ^{٤١٢} ع ^{٤١٣} ر ^{٤١٤} ي ^{٤١٥} س ^{٤١٦} م ^{٤١٧} ع ^{٤١٨} ر ^{٤١٩} ي ^{٤٢٠} س ^{٤٢١} م ^{٤٢٢} ع ^{٤٢٣} ر ^{٤٢٤} ي ^{٤٢٥} س ^{٤٢٦} م ^{٤٢٧} ع ^{٤٢٨} ر ^{٤٢٩} ي ^{٤٣٠} س ^{٤٣١} م ^{٤٣٢} ع ^{٤٣٣} ر ^{٤٣٤} ي ^{٤٣٥} س ^{٤٣٦} م ^{٤٣٧} ع ^{٤٣٨} ر ^{٤٣٩} ي ^{٤٤٠} س ^{٤٤١} م ^{٤٤٢} ع ^{٤٤٣} ر ^{٤٤٤} ي ^{٤٤٥} س ^{٤٤٦} م ^{٤٤٧} ع ^{٤٤٨} ر ^{٤٤٩} ي ^{٤٥٠} س ^{٤٥١} م ^{٤٥٢} ع ^{٤٥٣} ر ^{٤٥٤} ي ^{٤٥٥} س ^{٤٥٦} م ^{٤٥٧} ع ^{٤٥٨} ر ^{٤٥٩} ي ^{٤٦٠} س ^{٤٦١} م ^{٤٦٢} ع ^{٤٦٣} ر ^{٤٦٤} ي ^{٤٦٥} س ^{٤٦٦} م ^{٤٦٧} ع ^{٤٦٨} ر ^{٤٦٩} ي ^{٤٧٠} س ^{٤٧١} م ^{٤٧٢} ع ^{٤٧٣} ر ^{٤٧٤} ي ^{٤٧٥} س ^{٤٧٦} م ^{٤٧٧} ع ^{٤٧٨} ر ^{٤٧٩} ي ^{٤٨٠} س ^{٤٨١} م ^{٤٨٢} ع ^{٤٨٣} ر ^{٤٨٤} ي ^{٤٨٥} س ^{٤٨٦} م ^{٤٨٧} ع ^{٤٨٨} ر ^{٤٨٩} ي ^{٤٩٠} س ^{٤٩١} م ^{٤٩٢} ع ^{٤٩٣} ر ^{٤٩٤} ي ^{٤٩٥} س ^{٤٩٦} م ^{٤٩٧} ع ^{٤٩٨} ر ^{٤٩٩} ي ^{٥٠٠} س ^{٥٠١} م ^{٥٠٢} ع ^{٥٠٣} ر ^{٥٠٤} ي ^{٥٠٥} س ^{٥٠٦} م ^{٥٠٧} ع ^{٥٠٨} ر ^{٥٠٩} ي ^{٥١٠} س ^{٥١١} م ^{٥١٢} ع ^{٥١٣} ر ^{٥١٤} ي ^{٥١٥} س ^{٥١٦} م ^{٥١٧} ع ^{٥١٨} ر ^{٥١٩} ي ^{٥٢٠} س ^{٥٢١} م ^{٥٢٢} ع ^{٥٢٣} ر ^{٥٢٤} ي ^{٥٢٥} س ^{٥٢٦} م ^{٥٢٧} ع ^{٥٢٨} ر ^{٥٢٩} ي ^{٥٣٠} س ^{٥٣١} م ^{٥٣٢} ع ^{٥٣٣} ر ^{٥٣٤} ي ^{٥٣٥} س ^{٥٣٦} م ^{٥٣٧} ع ^{٥٣٨} ر ^{٥٣٩} ي ^{٥٤٠} س ^{٥٤١} م ^{٥٤٢} ع ^{٥٤٣} ر ^{٥٤٤} ي ^{٥٤٥} س ^{٥٤٦} م ^{٥٤٧} ع ^{٥٤٨} ر ^{٥٤٩} ي ^{٥٥٠} س ^{٥٥١} م ^{٥٥٢} ع ^{٥٥٣} ر ^{٥٥٤} ي ^{٥٥٥} س ^{٥٥٦} م ^{٥٥٧} ع ^{٥٥٨} ر ^{٥٥٩} ي ^{٥٦٠} س ^{٥٦١} م ^{٥٦٢} ع ^{٥٦٣} ر ^{٥٦٤} ي ^{٥٦٥} س ^{٥٦٦} م ^{٥٦٧} ع ^{٥٦٨} ر ^{٥٦٩} ي ^{٥٧٠} س ^{٥٧١} م ^{٥٧٢} ع ^{٥٧٣} ر ^{٥٧٤} ي ^{٥٧٥} س ^{٥٧٦} م ^{٥٧٧} ع ^{٥٧٨} ر ^{٥٧٩} ي ^{٥٨٠} س ^{٥٨١} م ^{٥٨٢} ع ^{٥٨٣} ر ^{٥٨٤} ي ^{٥٨٥} س ^{٥٨٦} م ^{٥٨٧} ع ^{٥٨٨} ر ^{٥٨٩} ي ^{٥٩٠} س ^{٥٩١} م ^{٥٩٢} ع ^{٥٩٣} ر ^{٥٩٤} ي ^{٥٩٥} س ^{٥٩٦} م ^{٥٩٧} ع ^{٥٩٨} ر ^{٥٩٩} ي ^{٦٠٠} س ^{٦٠١} م ^{٦٠٢} ع ^{٦٠٣} ر ^{٦٠٤} ي ^{٦٠٥} س ^{٦٠٦} م ^{٦٠٧} ع ^{٦٠٨} ر ^{٦٠٩} ي ^{٦١٠} س ^{٦١١} م ^{٦١٢} ع ^{٦١٣} ر ^{٦١٤} ي ^{٦١٥} س ^{٦١٦} م ^{٦١٧} ع ^{٦١٨} ر ^{٦١٩} ي ^{٦٢٠} س ^{٦٢١} م ^{٦٢٢} ع ^{٦٢٣} ر ^{٦٢٤} ي ^{٦٢٥} س ^{٦٢٦} م ^{٦٢٧} ع ^{٦٢٨} ر ^{٦٢٩} ي ^{٦٣٠} س ^{٦٣١} م ^{٦٣٢} ع ^{٦٣٣} ر ^{٦٣٤} ي ^{٦٣٥} س ^{٦٣٦} م ^{٦٣٧} ع ^{٦٣٨} ر ^{٦٣٩} ي ^{٦٤٠} س ^{٦٤١} م ^{٦٤٢} ع ^{٦٤٣} ر ^{٦٤٤} ي ^{٦٤٥} س ^{٦٤٦} م ^{٦٤٧} ع ^{٦٤٨} ر</

[إذا كان أهل
طرف القرية
يسمعون
النداء وبقي
القرية لا
يسمعون]

[إذا كانت
القرية على
جبل يصلي
فيها الجمعة
وفي محلاتها
قرية على جبل
يسمعون
النداء وبين
الجبلين قرية
[

(١) انظر : الإبانة الورقة (٥٠ / ١) ، حلية العلماء (٢٥٧ / ١) ، البيان (٥٤٩ / ٢) ، ٥٥٠ ، فتح العزيز (٣٠٢ / ٢) ، التهذيب (٣٢٥ / ٢) ، التعليلة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٨٠ .

❖ ساقطة من (د) ، (ط) .

(٣) انظر : البيان (٥٥٠ / ٢) ، فتح العزيز (٣٠٢ / ٢) ، بحر المذهب (٩٣ / ٣) ، التهذيب (٣٢٥ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر
ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

✕ ساقطة من (د) ، (ط) .

~~ساقطة~~ من (د) ، (ط) .

(X) فی (هـ) : "قرب"

[إذا سمعوا
النداء من
قريتين]

الخامس : إذا سمعوا النداء من قريتين، فأى القريتين حضروا جاز ، والأولى أن يحضروا الموضع الذي //تكثر فيه [الجماعة] //

ط [١٢٨ - ب]

[الجماعة]
العدد المعتبر
يسكنون في
زمان الصيف في
موضع وفي
الشتاء في
موضع آخر]

الخامسة : جماعة فيهم كثرة يبلغون العدد المعتبر في الجمعة ؛ إلا أنهم في زمان الصيف يسكنون في موضع ، وفي الشتاء في موضع آخر ،
[و] لا يسمعون النداء [من موضع] ، فليس عليهم الجمعة ؛ لأنهم ليسوا بمستوطنين ، والاستيطان شرط في وجوب //الجمعة^(٥) على ما سنذكر .

[أهل البادية
والبراري إذا
سكنوا قرب بلدة
تقام فيها الجمعة
وسمعوا النداء]

السادسة : أهل البادية والذين يسكنون البراري إن نزلوا بقرب بلدة تقام فيها الجمعة وهم يسمعون النداء ، فعليهم حضور الجمعة ؛ لأنه ليس لهم حكم المسافرين وقد سمعوا النداء ، [وإن] كانوا لا يسمعون نداء بلدة أو قرية فلا جمعة عليهم عندنا^(٧) ، وقال أبو ثور^(٨) :

إذا كان فيهم من يخطب ويؤم [فإنه] تلزمهم الجمعة ، وحكم الجمعة عنده حكم سائر الصلوات إلا في الخطبة . ودليلنا أنه كان حول المدينة على عهد رسول الله ﷺ قبائل من العرب ، ولم يأمرهم

(١) انظر : البيان (٥٥٠ / ٢) ، فتح العزيز (٣٠٢ / ٢) ، التهذيب (٣٢٥ / ٢) ، حلية العلماء (٢٥٧ / ١) ، بحر المذهب (٩٦ / ٣) .

(هـ) : [الجمعة] .

(د) : غير موجود في (د) ، (ط) .

(ط) : ساقطة من (ط) .

(٥) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) ، المحرر ص ٢٤٦ ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ، فتح العزيز

(٢٥١ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٠٩ / ١) ، حلية العلماء (٢٦٠ / ١) ،

الوسيط (٢٦٣ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص

٢٨٨

(د) : ساقطة من (د) .

(٧) انظر : البيان (٥٤٨ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥١ / ٢) ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ، المقنع الورقة (٧١) .

(٨) أبو ثور : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكعبي البغدادي ، صاحب الشافعي ،

توفي ٢٤٠ هـ ، قال ابن حبان عنه : كان من أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً

وفضلاً ، له مصنفات كثيرة ؛ منها : اختلاف مالك والشافعي . انظر : شذرات الذهب

(٩٣ / ١) ، الأعلام (٣٧ / ١) .

(هـ) : ساقطة من (هـ) .

رسول الله x بإقامة الجمعة ولا الخلفاء بعده ، ولا أمر أهل القرى بذلك ، وأيضاً فإن عام حجة الوداع كان يوم عرفة يوم الجمعة وما صلى رسول الله x الجمعة ؛ لأنه ما جهر بالقراءة ، ولو كان يجوز إقامة الجمعة في غير وطن لكان رسول الله x صلى الجمعة .

السابعة : قوم نزلوا على ماء ، ولم يبنوا البيوت ؛ ولكن سكنوا بيوت الوبر والشعر ؛ إلا أنهم لا يظعنون من مواضعهم إلا ظعن حاجة ، وبلغوا العدد المعتبر في الجمعة ، فهل عليهم إقامة الجمعة أم لا ؟ ذكر في الأم ما يدل على أنه لا جمعة عليهم^(١) ، [ونقل البويطي أن عليهم الجمعة^(٢) ، فحصل في المسألة قولان : أحدهما : لا جمعة عليهم]

لأنه لا بناء لهم ، والبناء علامة الاستيطان في العادة . والثاني تجب ، لما روي أن عبد الله بن عمر كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا يعيب // عليهم ، ولأنهم مستوطنون فأشبهوا أهل البنين^(٤) .

ط [١٣٩ - ١٤٠]

الثامنة : قرية انهدمت أبينتها ؛ إلا أن أهلها // أقاموا عندها ليعيدوا عمارتها ، فعليهم إقامة الجمعة ؛ لأنهم مستوطنون في الموضع^(٥) .

[قرية
انهدمت
أبينتها
د [٨٢ - ب]

التاسعة : العقل والبلوغ شرطان فيمن تجب عليه الجمعة ؛ لأنهما شرطان في التكليف على الإطلاق ؛ إلا أن الصبي يؤمر بالجمعة ليتعود إقامتها كما يؤمر بالصلاة^(٦) .

[العقل
والبلوغ
شرطان فيمن
تجب عليه
الجمعة]

العاشرة : الحرية شرط في وجوب الجمعة ، حتى لا تجب على

[الحرية شرط
في وجوب
الجمعة]

(١) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) .

(٢) انظر : مختصر البويطي الورقة (٩٤ / ب) .

(٣) ساقطة من (ط) .

(٤) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥١ / ٢) .

(٥) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) ، المقنع الورقة (٧١) ، الإبانة الورقة (١ / ٥٠) ، فتح العزيز (٢٥١ / ٢) .

(٦) انظر : الأم (٣٢٦ / ١) ، المقنع الورقة (٧٠) ، الإبانة الورقة (١ / ٤٨) ، التهذيب (٣٢١ / ٢) ، الوسيط (٢٨٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٩٧ / ٢) .

العبد^(١) ؛ لما روت عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال :

“ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَعَلَيْهِ الْجُمُعَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا مَرِيضٌ ، أَوْ مُسَافِرٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ صَبِيٌّ ، أَوْ مَمْلُوكٌ ”^(٢) .

[السيد إذا أذن لعبده في حضور الجامع]

وروى تميم الداري^(٣) أن رسول الله ﷺ قال : “ الْجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا عَلَى خَمْسَةٍ : امْرَأَةٍ ، أَوْ صَبِيٍّ ، أَوْ مَرِيضٍ ، أَوْ مُسَافِرٍ ، أَوْ عَبْدٌ ”^(٤) ، ولأن العبد مستحق الوقت لمولاه ، والجمعة لا تصح إلا في موضع واحد ، فلو أوجبنا عليه حضور الجمعة لا يأمن أن يتضرر [السيد] ~~ب~~اشتغاله بالجمعة ، وينقطع عن خدمته ، فأسقط الشرع الجمعة عنه نظراً لحق السادات .

فروع ثلاثة : أحدها : السيد إذا أذن لعبده في حضور الجامع ، يستحب له أن يحضر ليحصل الفضيلة ؛ ولكن لا يجب عليه ؛ لأن الحقوق الشرعية^(٥) تتعلق بخطاب الشرع^(٦) // بإذن السيد^(٨) .

[المكاتب]
[الجمعة عليه]

الثاني : المكاتب^(٩) لا جمعة عليه عندنا ، وكذلك العبد الذي قدر

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٦ / ١) ، فتح العزيز (٢٩٧ / ٢) ، التهذيب (٣٢١ / ٢) ، الوسيط (٢٨٦ / ٢) ، بحر المذهب

(٣ / ١١٥) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٧٥ .
(٢) الحديث أخرجه الدارقطني (٣ / ٢) كتاب الجمعة ، باب من تجب عليه الجمعة . وقال في خلاصة البدر المنير (٢١٧ / ١) : أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف ، ضعه

عبد الحق وابن القطان .
(٣) تميم بن أوس بن خارجة الداري ، أبو رقية ، صحابي من لحم ، أسلم سنة ٩ هـ ، وتوفي سنة ٤٠ هـ في فلسطين ، كان يسكن المدينة ، ثم انتقل إلى الشام بعد مقتل عثمان ، فنزل بيت المقدس ، وهو أول من أسرج السراج بالمسجد .
انظر : صفة الصفوة (٧٣٧ / ١) ، الأعلام (٨٧ / ٢) .
(٤) أخرجه البخاري في التاريخ (٣٣٥ / ٢) . قال أبو حاتم في العلل : قال أبو زرعة : هذا حديث منكر (٢١٢ / ١) .

~~ساقطة من (د)~~ .
(٥) الحقوق الشرعية : مجموعة القواعد والنصوص التشريعية التي تنظم على سبيل الإلزام علائق الناس من حيث الأشخاص والأموال . المدخل الفقهي العام (٩٣ / ٣) .

(٦) خطاب الشرع : هو الحكم ؛ وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير . نهاية السؤل (٤٧ / ١) .

(٨) انظر : الأم (٣٢٧ / ١) ، بحر المذهب (١١٥ / ٣) .
(٩) المكاتب : لفظة وضعت لعتق على مالي منجم إلى أوقات معلومة يحل كل نجم لوقته

البصري^(١)

x: "الْمُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ" ^(٣) ، وإذا كان الرق قائماً ط [١٣٩-ب]

مهاياة [فلا جمعة عليه] ❀ ، [وإن كان بينه وبين سيده مهاياة^(٥)] حر ونصفه
عد

الحادية عشره : [الإسلام] ليس بشرط في وجوب الجمعة [من شروط الجمعة]

ثابت الأنصاري ، وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي x ، قيل : كان أفصح الناس

ساقطة من (ط) .

~~ساقطة من (د)، (ط).~~

ساقطة من (د)، (ط).

(٩) انظر : الإبانة الورقة (٥٠ / ١) ، الأم (١ / ٣٢٧) ، فتح العزيز (٢ / ٣٠١) ،

الوسيط (٢٨٧/٢) ، بحر المذهب (١١٦/٣) .

(X) ساقطة من (ط).

على ظاهر المذهب ؛ لأن الكفار مخاطبون بالشرائع^(١) ؛ ولكنه شرط في صحة الجمعة^(٢) .

الثانية عشرة : الذكورة شرط في وجوب الجمعة ؛ للأخبار التي رويناها ، ويكره لها الحضور إذا كانت ذات هيئة وجمال ، فأما إذا كانت عجوزاً فلا يكره لها الحضور^(٣) .

الثالثة عشرة : الإقامة شرط في وجوب الجمعة ، حتى لا تجب [الجمعة]^(٤) على المسافر ؛ للأخبار التي رويناها ، ولأن الجمعة في الحقيقة ظهر مقصورة بشرائط ، والمسافر يباح له القصر دون تلك الشرائط ، فلم يكن لاعتبار تلك الشرائط في حقه [وإيجاب الجمعة]

عليه [~~معنى~~] ، [فلا تجب عليه الجمعة] ~~وأيضاً~~ ، وأيضاً فإننا خففنا عن المسافر [من] ~~العبادات~~ الراتبة ، فكيف نوجب عليه ما ليس من رواتب اليوم ، فإن نوى مقام [أربعة أيام] ~~وجب~~ عليه الجمعة ؛ لأنه صار في حكم المقيمين^(٥) .

الرابعة عشرة : عدم المرض شرط في وجوب الجمعة ، حتى إن المريض الذي يتأذى بحضور الجمعة ، أو يزداد به وجعه ، لا يلزمه حضور الجمعة . وهكذا من به إسهال // ليس عليه حضور

[من شروط وجوب الإقامة]

[الصحة شرط في وجوب الجمعة]

ط [١٤٠ - أ]

(١) انظر : شرح الكوكب المنير (٥٠٠ / ١) ، نهاية السؤل (٣٦٩ / ١) ، تيسير التحرير (١٤٨ / ٢) ، بيان المختصر شرح المختصر لابن الحاجب (٤٢٤ / ١)

(٢) انظر : المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٦ / ١) ، وقد عدوا الإسلام شرطاً لوجوب الجمعة ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٧٥ .
(٣) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٥٠) ، الأم (٣٢٦ / ١) ، فتح العزيز (٢٩٧ / ٢) ، الوسيط (٢٨٦ / ٢) ، بحر المذهب (١١٦ / ٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٧٥ .

~~ساقطة من (د) .~~

~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

~~ساقطة من (هـ) .~~

~~ساقطة من (هـ) .~~

~~في (د) ، (ط) : " أربع " .~~

(٩) انظر : المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٧ / ١) ، فتح العزيز (٢٩٧ / ٢) ، الوسيط

(٢٨٦ / ٢) .

الجمعة ، وإذا كان بحيث لا يمكنه أن يضبط نفسه لا يجوز له الخروج إلى [الجمعة] ^(١) ؛ لأنه لا يؤمن أن يكون منه ما يفضي إلى تلويث المسجد ^(٢) .

فرع : المريض إذا حضر الجامع يلزمه إقامة الجمعة ، ولا يجوز له الخروج من الجامع ، بخلاف العبد والمسافر والمرأة ؛ لأن سقوط //

الخطاب عنه بالجمعة لعللة المشقة ، والمشقة قد زالت بالحضور ، وأما سبب [سقوط الخطاب] ^(٣) عن المرأة والعبد والمسافر مازال بحضور الجامع ^(٤) .

الخامسة عشرة : الأعمى تلزمه صلاة الجمعة ؛ لما روي // أن عتب بن مالك قال : يا رسول الله إني رجل محجوب البصر ، وإن السيول تحول بيني وبين المسجد ، فهل لي من عذر ؟ فقال رسول الله ﷺ : " أَتَسْمَعُ النِّدَاءَ ؟ " قال : نعم ، فقال عليه السلام : " مَا أَجَدُ لَكَ عُذْرًا إِذَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ " ، فإذا ثبت وجوب الجمعة عليه ، فإن قدر على المشي بعضا بلا قائد فيلزمه ، وإن لم يقدر على المشي بلا قائد ووجد قائدا [تبرع] ^(٥) به فيلزمه ، وإن كان لا [يجد من يتبرع] ^(٦) ووجد هو من المال ما يستأجره به فيلزمه أن يستأجر . وهكذا من لا يقدر على المشي [برجله] ^(٧) [لزمانة] ^(٨) أو كبر سن ، وقدر أن يكتري بهيمة يركبها ، أو إنسانا يحمله إلى الجامع ، فيلزمه

ذلك ؛ لأنه قادر على تحصيل العبادات المستحقة بماله ، فصار كمن لا يقدر على المشي في طريق الحج ؛ ولكن وجد الراحة يلزمه

^(١) في (د) : " الجماعة " .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٩ - ب) ، التهذيب (٣٣٣ / ٢) ، المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٩ / ١) ، فتح العزيز (٢٩٨ / ٢) ، الوسيط (٢٨٦ / ٢) ، بحر المذهب

(١١٦ / ٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٧٥ .

^(٣) في (د) " السقوط " .

(٤) انظر : المقنع الورقة (٧٢) ، التهذيب (٣٣٣ / ٢) ، فتح العزيز (٢٩٨ / ٢) ، بحر المذهب (١١٧ / ٣) .

^(٥) في (د) ، (هـ) : " يتبرع " .

^(٦) في (د) : " يتبرع " .

^(٧) ساقطة من (د) ، (هـ) .

^(٨) ساقطة من (ط) .

[حضور المريض إلى الجامع يلزمه الجمعة]
[د] ٨٢ - ب

[وجوب صلاة الجمعة على الأعمى]
[١٤٣ - ب]

الحج ، فكذا هاهنا^(١) .

السادسة عشرة : أصحاب الأعدار لا يخاطبون بحضور الجامع
 ، وقد ذكرنا تفصيل الأعدار في صلاة الجماعة^(٢) ، فكل عذر يزول
 به كراهية ترك الجماعة يزول به خطاب الجمعة ، ومن جملة
 الأعدار : إذا كان على الرجل قصاص وكان يرجو // أن لو اختبأ
 وتوارى أن
 يُعفى عنه على ما قال الشافعي - رحمه الله - يباح له ترك الجمعة ،
 فأما إذا كان عليه حد الشرب أو الزنا أو قطع السرقة فلا يباح له أن
 يتوارى ؛ لأن ذلك حتم لا يجوز تركه ، بخلاف القصاص فإنه
 يستحب العفو عنه^(٣) .

فروع أربعة : أحدها : الذين لا يخاطبون بالجمعة لو حضروا
 الجامع وصلوا مع الناس يسقط الفرض // عنهم ؛ لأن الجمعة فرض
 أهل الكمال سقط الخطاب بها عنهم لنوع عذر ، فإذا قاموا بها احتسب
 لهم ؛ كالمريض لا يلزمه القيام في الصلاة ، ولو صلى قائماً احتسب
 له ، والفقير لا يلزمه العتق في الكفارة ، ولو تكلف وأعتق يحتسب
 له^(٤) .

الثاني : يستحب لمن لا يخاطب بالجمعة أن لا يصلي حتى تفوت
 الجمعة ، وذلك بأن يرفع الإمام رأسه عن الركوع في الركعة الثانية
 ، وإنما قلنا ذلك ، لأنه يرجى أن يزول العذر قبل أن تفوت الجمعة ،
 فيحضرها الجامع ويدركوا الفضيلة مع الناس ، وأيضاً فإنه لا يباح
 لأهل الكمال أن يصلوا الظهر في هذا الوقت ، فقلنا : يستحب لأهل
 الأعدار أن يؤخروا إلى وقت يباح لكل أحد أن يصلي الظهر فيه .

الثالث : يباح [لأصحاب] الأعدار أن يصلوا جماعة قبل
 فوات الجمعة وبعدها ؛ إلا أنه إذا كان عذرهم ظاهراً فيباح لهم

(١) انظر : حلية العلماء (١ / ٥٥٦) ، فتح العزيز (٢ / ٣٠٠) .

(٢) انظر المسألة التاسعة عشرة من الباب الثاني عشر في صلاة الجماعة ص ١٣٢ .

(٣) انظر : الأم (١ / ٣٢٦) ، فتح العزيز (٢ / ٢٩٨) ، بحر المذهب (٣ / ١٢٠) .

(٤) انظر : الأم (١ / ٣٢٧) ، فتح العزيز (٢ / ٢٩٨) .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (٥٠ / ب) ، الأم (١ / ٣٢٧) ، المقنع الورقة (٧٢) ،

فتح العزيز (٢ / ٣٠٥) ، الوسيط (٢ / ٢٨٨) ، حلية العلماء (١ / ٢٥٨) ،

بحر المذهب (٣ / ١١٨) .

في (ط) : " لأهل " .

إظهار الجماعة ، وإن لم يكن عذرهم ظاهراً فيكره لهم إظهار الجماعة ؛ مخافة أن يسبق إلى وهم الإمام أنهم كرهوا الصلاة معه ، فيكون ذلك سبب فتنة وعداوة^(١) ، وقال أبو حنيفة : يكره لهم أن يصلوا جماعة^(٢) . ودليلنا أن من كان من أهل فرض صلاة ، يستحب له الجماعة فيها كالرجال في سائر الصلوات .

[أصحاب الأعداء
إذا صلوا الظهر
قبل فوات الجمعة]

هـ [٢٢٠ - ١]

ط [١٤١ - ١]

الرابع : إذا // صلوا الظهر // قبل فوات الجمعة وقدرُوا على حضور [الجمعة] ~~✗~~ ، فيستحب لهم الحضور ، ولا تبطل بذلك صلاتهم ، وإذا صلوا الجمعة فالمذهب الصحيح أن الفرض هو الظهر ، والثاني لطلب الفضيلة ، [وله] ~~✗~~ في القديم قول آخر أن الله تعالى يحتسب بأفضلهما وأكملهما ، كما ذكرنا في رجل صلى منفرداً ثم أعاد الصلاة بالجماعة^(٣) ، وعند أبي حنيفة إذا قصد الخروج إلى الجامع واشتغل بالسعي إلى الجمعة يبطل ظهره^(٤) . دليلنا أنه شخص أدى ما يسقط به خطاب الصلاة عنه ، فلا تبطل صلاته بالقصد إلى ما هو // أكمل منه ، قياساً على من صلى منفرداً ثم أدرك الجماعة .

د [٨٤ - ب]
[إذا كان يوم
العيد يوم
الجمعة]

السابعة عشرة : إذا كان يوم العيد يوم الجمعة ، فحضرُوا العيد لا يسقط عنهم خطاب الجمعة ، [ويحكى عن أحمد^(٥)] أنه قال : يسقط عنهم

خطاب الجمعة حتى لا يؤدي إلى المشقة ~~✗~~ [] . ودليلنا أن صلاة الجمعة أقوى وأكد من صلاة العيد ؛ لأنها من فرائض الأعيان ، وصلاة العيد ليست من فرائض الأعيان ، فلا يجوز أن يكون

(١) انظر : الأم (٣٢٧ / ١) ، الوسيط (٢٨٩ / ٢) ، فتح العزيز (٣٠٥ / ٢ - ٣٠٦) ، حلية العلماء (٢٥٨ / ٢) ، بحر المذهب (١١٩ / ٣) .

(٢) انظر : البحر الرائق (١٦٦ / ٢) .

~~✗~~ في (ط) : " الجماعة " .

~~✗~~ ساقط من (ط) .

(٣) انظر : الأم (٣٢٧ / ١) ، فتح العزيز (٣٠٦ / ٢) ، حلية العلماء (٢٥٩ / ١) ، بحر المذهب (١١٨ / ٣) .

(٤) انظر : البحر الرائق (١٦٦ / ٢) .

(٥) انظر : المغني (٢١٢ / ٢) .

~~✗~~ ساقط من (د) .

الاشتغال بالأضعف سبباً لسقوط الأقوى^(١).

[المخاطب
بالجمعة لا
يصلي قبل
فوات الجمعة]

الثامنة عشرة : المخاطب بالجمعة لا يجوز أن يصلي الظهر قبل فوات الجمعة ، فلو صلى المذهب الصحيح أنه لا يصح ظهره ويؤمر بالسعي إلى الجمعة ، فإن لم يصل الجمعة حتى فاتت ، فيلزمه إعادته إعادته
الظهر ، وفي القديم قول آخر أن [الظهر] صحيح ، وإذا قصد أداء الجمعة لا يبطل ظهره ؛ ولكن يحتسب الله تعالى له بأفضلها وأكملها . أصل [هذا الاختلاف] هو الاختلاف في فرض الوقت ، قال قوم : فرض الوقت هو الظهر ؛ إلا أنه أمر بإسقاطه بفعل الجمعة ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الفرض في هذا الوقت في سائر الأيام الظهر ، وفي حق أصحاب الأعذار الفرض في هذا الوقت هو الظهر // ، فكذا في حق المخاطبين بالجمعة ، ومنهم من قال : الفرض هو الجمعة ، والظهر بدل ؛ وذلك لأننا علمنا كون الظهر فرضاً في سائر الأيام بكونه منهياً عن ترك الظهر معاقباً عليه ، [و] مقتضى هذا المعنى أن يكون فرضه في يوم الجمعة صلاة الجمعة ؛ لأنه منهى عن تركها ، ويتعلق [العقاب] بتركها ، فإن قلنا : فرضه الظهر فيصح ظهره قبل فوات الجمعة ، وإن قلنا : فرضه الجمعة فالظهر بدلها عند الفوات ، والبدل قبل تعذر الأصل لا يصح^(٢).

ط [١٤١ ب]

(١) انظر : التهذيب (٣٣٥ / ٢) ، حلية العلماء (٢٥٨ / ١) ، بحر المذهب (١١٦ / ٣) .

(٢) ساقط من (ط) .

(٣) ساقط من (ط) .

(٤) ساقط من (د) ، (ط) .

(٥) في (ط) : " الخطاب " .

(٦) انظر : المقنع الورقة (١ / ٢) ، الأم (٣٢٧ / ١) ، فتح العزيز (٣٠٧ / ٢) ،

الوسيط (٢٨٩ / ٢) ، حلية العلماء (٢٥٩ / ١) ، بحر المذهب (١١٩ / ٣) .

الفصل الثاني

في شرائط إقامة الجمعة

[الشرط الأول

نصحة الجمعة

مكان الصلاة]

[٨٥ - ١]

ويعتبر في إقامة الجمعة خمس شرائط : إحداها : أن يكون
الموضع الذي // يصلي فيه من جملة المصر ، ويكون متصلاً
بالعمران ، فإن صلى خارج المصر لا تصح الجمعة عندنا وإن
كان قريباً من مصر (٢) ، وقال أبو حنيفة : يجوز أن يصلي الجمعة خارج المصر
قريباً منه ، نحو المواضع التي يصلى فيها العيد في العادة (٣) . ودليلنا أنه
موضع يجوز لأهل المصر قصر الصلاة فيه عند الخروج إلى السفر
، فلا يجوز إقامة الجمعة فيه قياساً على المواضع البعيدة عن البلد ،
وهذا معنى صحيح ؛ لأن القصر // مختص بالسفر ، والجمعة
مختصة بالوطن ، فإذا كان هذا الموضع صالحاً للقصر ، لم يجز أن
يكون صالحاً للجمعة .

[٢٢٠ ب]

[الشرط

الثاني الوقت]

الشرط الثاني : الوقت ، وفيه أربع مسائل : أحدها : لا خلاف
أن آخر وقت الجمعة هو آخر وقت الظهر ، فأما أول وقتها عندنا
أول وقت الظهر (٤) ، وقال أحمد : تجوز الجمعة قبل زوال

(د) في (د) : " كانت " .

(٢) انظر : الأم (٣٣٢ / ١) ، الحاوي (١٢ / ٣) ، الوسيط (٢٦٣ / ٢) ، فتح

العزیز

(٢٥١ / ٢) ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ، البيان (٥٥٩ / ٢) ، المجموع (٤٢٤ / ٤)

(، روضة الطالبين (٥٠٩ / ٢) ، مغني المحتاج (٥٤٣ / ١) ، الإبانة الورقة

(٤٧ / ب) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٦ / أ) ، التعليقة لأبي الطيب

الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٩٧ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (١٩١ / ٢) ، تبیین الحقائق (٢١٨ / ١) .

(٤) انظر : الأم (٣٣٢ / ١) ، الإبانة الورقة (١ / ٦٩) ، المحرر ص ٢٤١ ،

الحاوي

(٣٠٨ / ٣) ، الوسيط (٢٦٣ / ٢) ، فتح العزیز (٢٤٩ / ٢) ، روضة الطالبين

(٥٠٨ / ١) ، حلية العلماء (٢٦١ / ١) ، مختصر البويطي الورقة (١ / ٨) ،

نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١ / ٩) .

الشمس^(١) ، واختلفت الرواية عنه في أول وقتها ، فأحدى الروائتين : أن أول وقتها صلاة العيد ، والثانية : أن أول وقتها الساعة // السادسة من النهار^(٢) . ودليلنا ما روي أن رسول الله ﷺ كان يصلي الجمعة إذا زالت الشمس^(٣) ، وقد قال عليه السلام : " صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي " ^(٤) ، ولأن الظهر مع الجمعة صلاتان اتفق آخر وقتها فيتفق أول وقتها ؛ كصلاة الحضر مع صلاة السفر .

الثانية : المستحب تعجيل الجمعة كما في سائر الصلوات ، فلو أخرها إلى أن ضاق الوقت ؛ بحيث يعلم أن الزمان لا يتسع لخطبتين خفيفتين وركعتين خفيفتين ، فلا [يفتح] الجمعة ؛ ولكن يصلي الظهر^(١) ؛ لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : " مَنْ أَدْرَكَ

(١) عن الإمام أحمد روايتان : الأولى : أول وقت صلاة الجمعة أول وقت صلاة العيد ، هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . والرواية الثانية اختارها الخرقى : يجوز فعلها في الساعة السادسة وهي رواية عن أحمد . انظر : المغني (١٤٤ / ٢) ، الإنصاف للمصنفين ردأوي

د [٨٥ - ب]

(٣٧٥ / ٢) .

(٢) حكى عن القاضي أبي الطيب أنه قال : في الساعة الخامسة ، وقال أصحابه : يجوز فعلها في الوقت الذي تفعل فيه صلاة العيد ، وقال الخرقى : في الساعة السادسة . انظر : المجموع (٤٣٠ / ٤) . وجاء في الأم (٣٣٢ / ١) أن وقت الجمعة ما بين أن تزول الشمس إلى أن يكون آخر وقت الظهر .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ، انظر : فتح الباري (٣٨٦ / ٢) . ومسلم عن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : " كنا نجمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع الفياء " ، باب صلاة الجمعة حين زوال الشمس من كتاب الجمعة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٦ / ١٤٨) .

وهذا الحديث رد على حديث جابر وفيه إخبار أن الصلاة والرواح إلى جمالهم كانا حين الزوال ؛ لا أن الصلاة قبله .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة . انظر : فتح الباري (١١١ / ٢) ، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أحق بالإمامة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٧٢ / ٥) .

(د) : " تصح " .

(٦) انظر : الأم (٣٣٤ / ١) ، المحرر ص ٢٤١ ، فتح العزيز (٢٤٩ / ٢) ، البيان

مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيُضَفْ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَمَنْ أَدْرَكَ دُونَهَا صَلَاها أَرْبَعًا^(١)، فَإِذَا مَنَعَ مِنْ إِعَادَتِهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ كَيْفَ يَجُوزُ إِعَادَتُهَا بَعْدَ فَوَاتِ الْوَقْتِ . وَإِنْ كَانَ الزَّمَانُ يَتَسَعُ لَخَطْبَتَيْنِ [وركعتين]

[فِيَفْتَتِحُ] ~~الجمعة~~، ثُمَّ إِنْ فَرَّغَ عَنْهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَلَا كَلَامَ، حَتَّى إِنْهُ لَوْ سَلَّمَ التَّسْلِيمَةَ الْأُولَى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ فَقَبْلَ أَنْ يَسْلُمَ التَّسْلِيمَةَ //الثَّانِيَةَ خَرَجَ الْوَقْتُ فَالْجُمُعَةُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَةَ الثَّانِيَةَ لَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ، وَهَكَذَا لَوْ شَكَّ حَالُ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى هَلْ بَقِيَ الْوَقْتُ أَمْ لَا وَلَمْ يَنْكَشِفِ الْحَالُ فَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْوَقْتِ . وَهَذَا كَمَا لَوْ تَسَحَّرَ عَلَى ظَنِّ بَقَاءِ اللَّيْلِ وَبَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى الشَّكِّ وَلَمْ يَبْنِ فَالصَّوْمُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ^(٤) . وَأَمَّا إِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ فَعِنْدَنَا لَا يَتِمُّهَا جُمُعَةٌ^(٥)، وَقَالَ أَحْمَدُ: يَتِمُّهَا جُمُعَةٌ^(٦) . وَدَلِيلُنَا أَنَّ بَقَاءَ الْوَقْتِ شَرْطُ لِفَتْتَاحِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ حَتَّى لَا يَجُوزَ افْتِتَاحُهَا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، وَمَا كَانَ شَرْطًا

(٢ / ٥٦٩)، المجموع (٤ / ٤٢٩)، روضة الطالبين (١ / ٥٠٨) .

(١) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الذَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ يَاسِينَ بْنِ مَعَاذٍ عَنْ أَبِي شَهَابٍ عَنْ سَعِيدٍ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَيَاسِينَ ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ (٢ / ١٠)، كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ فِيمَنْ يَدْرِكُ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً أَوْ لَمْ يَدْرِكْهَا . قَالَ الْبُخَارِيُّ عَنْ يَاسِينَ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ (٨ / ٤٢٩) : مَنَكَرَ الْحَدِيثُ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ (١ / ٤٥٠) : لَيْسَ بِقَوِيٍّ . انْظُرْ : التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ (٢ / ١٠٥) . وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مُخْتَصَرًا فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، بَابُ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ . انْظُرْ : سَنَنُ النَّسَائِيِّ بِشَرْحِ السَّيُوطِيِّ (٣ / ١١٢)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ (١ / ٣٥٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٣ / ٢٠٣) .

~~ساقطة من (ط) .~~

~~في (د) : "فتصح" .~~

(٤) انْظُرْ : الْأَمَّ (١ / ٣٣٤)، المجموع (٤ / ٤٢٨)، روضة الطالبين (١ / ٥٠٨) .

(٥) انْظُرْ : الْمُحَرَّرُ ص ٢٤١، الْحَاوِي (٣ / ٤٨)، الْوَسِيطُ (٢ / ٢٦٣)، فَتْحُ الْعَزِيزِ

(٢ / ٢٥٠)، الْبَيَانُ (٢ / ٥٦٩)، حَلْيَةُ الْعُلَمَاءِ (١ / ٢٦١)، مَغْنِي الْمَحْتَاجِ (١ / ٥٤٢) .

(٦) انْظُرْ : الْمَغْنِي (٢ / ١٦٣)، وَقَالَ فِي الْإِنْصَافِ (٢ / ٣٧٧) : إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ رَكْعَةٍ لَا يَجُوزُ إِتِمَامُهَا جُمُعَةً، وَهُوَ رِوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخُرَقِيِّ، وَعَنْهُ يَتِمُّونَهَا جُمُعَةً، وَهُوَ الْمَذْهَبُ نَصٌّ عَلَيْهِ .